

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

دكتورة/سماسم بسيوني مطر

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ



﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾
" صدق الله العظيم "

جزء الآية ١٥ من سورة الأحقاف

مقدمة

يعتبر الحكم بالمشهور من الأحكام الاجتهادية التي اتسعت دلالتها في النحو العربي ، حتى بات لا يدل دلالة دقيقة على ما تتطوي عليه المسألة النحوية ، فأحيانا يكون المشهور ضعيفا ، وأحيانا ينازعه غيره ، وأحيانا يستأثر بالمسألة تاركا مساحة من الاجتهاد في تحديد كنه المصطلح ومناط الشهرة فيه ، هل هي شهرة العالم ، أو شهرة القبيلة ، أو كثرة القائلين به ، أو غير ذلك ، مما يحوج إلى دراسة تلم أشتاته ، بغية الوقوف على الفروق الدقيقة في استعمال لفظ (مشهور) .

وقد استعمله سيبويه بمعناه اللغوي (الذبوع والانتشار) فقال في باب ما جاء من المصادر على فعول : وكاللعنة السبة، إذا أرادوا المشهور بالسب واللعن، فأجروه مجرى الشهرة. (١)

ثم كثرت دلالاته وتشعبت لدى المتأخرين منذ القرن الرابع الهجري كابن جني والسيرافي والزمخشري وابن مالك وغيرهم ، وصولا إلى المعاصرين كعباس حسن وغيره من المحققين ، حيث كان التعويل على الشهرة محل رعاية العلماء منذ بدئ بتدوين اللغة ، بظهور المعاجم منذ أواخر القرن الثاني وحتى أواخر القرن الرابع ، حيث كانوا يميزون بين المشهور وغير

(١) الكتاب . عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠ هـ) تحقيق - عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي، القاهرة - الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (٤ / ٤٣)

ولم أجد فيما أعلم من تناول هذا الحكم ووقف على دلالاته ، اللهم إلا دراسة الباحث نزار بنيان شمكلي ضد الحميداوي . التي تقدم بها إلى كلية التربية . جامعة بغداد ، لنيل درجة الماجستير ، وعنوانها (الاحكام التقويمية في النحو العربي . دراسة تحليلية) ، حيث تماست مع عنوان البحث في صفحة واحدة من المبحث الثاني في الفصل الأول ، مما دفعني إلى المضي قدما في البحث عن دلالات مصطلح (المشهور) (٢) على الرغم من كثرة دورانه في كتب النحو قديمها وحديثها .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في مبحثين : أولهما عن (أصول الشهرة في النحو العربي) ، ويعني بـ تعريف المصطلح في اللغة والشرع واصطلاح النحويين ، عارضا كثيرا من الصور الاشتقاقية التي كان يدور عليها المصطلح في كتب النحو ، ثم كان الحديث عن أسباب الشهرة في النحو العربي ، والتي كانت تدور بين شهرة العالم أو شهرة اللغة ، أو شهرة القائلين بالرأي ، ثم كان الحديث عن أشهر الصيغ التي دار حولها المصطلح (كاشتهر ، والأشهر ، ومشهور) ، ثم كان الحديث عن صور الشهرة ، المقترنة إما بالحكم النوعي (كالأشهر الأجود) ، أو بالحكم الكمي (كالأشهر الأكثر) ، أو بالحكم الوصفي (كالمشهور الفصيح) .

والثاني عن (دلالات المشهور في النحو العربي) ويعنى برصد أهم المعاني التي كانت تدور حولها الشهرة كدوران المصطلح حول معنى (الشائع) أو (الكثير) أو (المطردي) (٣) أو (الراجح) ، وقد مثلت لكل دلالة ببعض الأمثلة التي ورد فيها المصطلح ، مؤيدة ذلك بالنصوص والشواهد .

ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنتها خلاصة لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج ، مع ثبت بأهم المراجع التي استعنت بها في الدراسة ، ثم فهرست لموضوعات البحث فهرسة إجمالية .

(١) دراسات في النحو - صلاح الدين الزعبلوي - موقع اتحاد كتاب العرب ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٢) هناك دراسة تماست مع العنوان في صفحة واحدة ، من المبحث الثاني في الفصل الأول من رسالته (الاحكام التقويمية في النحو العربي . دراسة تحليلية) للباحث نزار بنيان شمكلي ضد الحميداوي . رسالة ماجستير . كلية التربية . جامعة بغداد .
(٣) اطرء : تتابع وتسلسل ، وكل شيء أتبع بعضه بعضاً فقد اطرء ، ومنه اطرء لي الكلام ، إذا اتسق لي على ما أريده . جمهرة اللغة (د رط)

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

المبحث الأول

أصول الشهرة في النحو العربي

يعد المشهور أحد أحكام القبول (١) التي شاعت في النحو العربي باعتبارها ودلالات متعددة ، لا تبتعد كثيرا عن أصل وضعه في اللغة أو الشرع ، فقد دار المعني اللغوي لمادة (شهر) حول الوضوح ، ف " الشَّيْنُ وَالْهَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى وُضُوحٍ فِي الْأَمْرِ وَإِضَاءَةٍ. مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرُ ، وَهُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْهَلَالُ ، .. وَالشُّهُرَةُ: وُضُوحُ الْأَمْرِ. وَشَهَرَ سَيْفَهُ، إِذَا انْتَصَاهُ، وَقَدْ شَهَرَ فُلَانٌ فِي النَّاسِ بِكَذَا، فَهُوَ مَشْهُورٌ، وَقَدْ شَهَرُوهُ. (٢)

ومن الوضوح جاء معنى إبراز النقائص في قول ابن منظور : " شهر: الشُّهُرَةُ: ظُهُورُ الشَّيْءِ فِي شُنْعَةٍ حَتَّى يَشْهَرَهُ النَّاسُ. وَفِي الْحَدِيثِ: مَنْ لَيْسَ تُوْبَ شُهُرَةً أَلْبَسَهُ اللَّهُ تُوْبَ مَذَلَّةٍ. (٣) ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: وَالشُّهُرَةُ الْفَضِيحَةُ؛ أَنْشَدَ الْبَاهِلِيُّ: (٤)

(١) الحكم في اللغة بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ: الْقَضَاءُ ، وَأَصْلُهُ الْمَنْعُ ، وَفِي الْعَرَفِ: أَثَرُ الشَّيْءِ الْمُتْرَتَبِ عَلَيْهِ ، وَإِسْنَادُ أَمْرٍ إِلَى أَمْرٍ آخَرَ إِجَابًا أَوْ سَلْبًا. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري (القرن ١٢ هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاتي فحص - دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م (٢/٣٥) ، والمصباح المنير - أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) - المكتبة العلمية - بيروت (ح ك م) ١٤٥/١ ، وينظر: جمهرة اللغة ، ومقاييس اللغة - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م (ح ك م)

وينقسم الحكم النحوي إلى: واجب ، وممنوع ، وحسن ، وقبيح ، وخلاف الأولى ، وجائز على السواء ، وينقسم باعتبار طبيعته ووظيفته إلى رخصة وغيرها [وغيره]. والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا. الاقتراح في أصول النحو - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) - دار القلم، دمشق - الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م (ص: ٣١)

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام: " اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلًا ومطردا. فالمطرّد لا يتخلف. والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف. والكثير دونه. والقليل دونه. والنادر أقل من القليل". الاقتراح في أصول النحو ط القلم (ص: ٩٩)

(٢) مقاييس اللغة (٣/٢٢٢)

(٣) مسند أحمد بن حنبل - أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر - دار الحديث - القاهرة - الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م (٥/٤٨٠)

(٤) لسان العرب - محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١ هـ) - دار صادر - بيروت - الثالثة - ١٤١٤ هـ (فصل الشين المعجمة)، والبيت من بحر الطويل ، وشهر المليساء : شهر بين الصفرية والشتاء ، أو نصف النهار ، وهو وقت تنقطع فيه الميرة . المخصص لابن سيده ٢٦٦/٤

أَفِينَا تَسُوْمُ الشَّاهِرِيَّةَ بَعْدَ مَا بَدَا لَكَ مِنْ شَهْرِ الْمُئَيَسَاءِ كَوَكَبُ؟

ومن ثم كان المعنى اللغوي لا يضيف إلى الشهرة فضل مدح أو ذم إلا بقريضة تدل عليه،.. قال الرضي : بني الأمر على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف إليه ، وقد سماه سيوييه أيضا مضافا إليه لكنه خلاف ما هو مشهور (١)

والمشهور في الاصطلاح : ما اعترف به جميع الناس أو جمهورهم أو جماعة من أهل الصناعة أو من غيرهم، إما لكونها حقّة جليّة كقولنا الضدان لا يجتمعان أو مناسبة للحقّ الجلي مع مخالفتها إيّاه بقيد جلي، فتكون مشهورة مطلقا وحقّا مع ذلك القيد (٢)

ولكلّ قوم مشهورات بحسب آدابهم وعاداتهم، ولكلّ أهل صناعة أيضا مشهورات بحسب صناعاتهم تسمّى مشهورات خاصّة ومحدودة. (٣)، فالمشهور عند أهل الشرع: اسم خبر كان من الأحاد في الأصل أي في الابتداء وهو القرن الأول ثم انتشر في القرن الثاني حتى روته جماعة لا يتصوّر تواطؤهم على الكذب فيكون كالمتواتر بعد القرن الأول. (٤) ، ويرى بعض أصحاب الشافعي أنّه ملحق بخبر الواحد فلا يفيد إلا الظنّ (٥)

وإذا كان أبو هلال قد فرّق دلاليا بين المعروف والمشهور في قوله: إِنْ الْمَشْهُورُ هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ ، وَالْمَعْرُوفُ وَإِنْ عَرَفَهُ وَاحِدٌ يُقَالُ هَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ زَيْدٍ وَلَا يُقَالُ مَشْهُورٌ عِنْدَ زَيْدٍ وَلَكِنْ مَشْهُورٌ عَنِ الْقَوْمِ (٦) فإن النحاة لم يفرقوا بين المصطلحين في الدلالة على معنى الذبوع والانتشار ، قال الرضي في باب لا يندب إلا المعروف : " ويعنى

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب - الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي

٦٨٦ هـ - تحقيق د. يوسف حسن عمر - ١٩٧٥ م - جامعة قار يونس - ليبيا (٢/٢٠٢، ٢٠١)

(٢) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم - محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي

الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨ هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج

نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني - مكتبة لبنان

ناشرون - بيروت - الأولى - ١٩٩٦ م (٢/١٥٥٢)

(٣) المرجع السابق (٢/١٥٥٣)

(٤) المرجع السابق (٢/١١٨١)

(٥) المرجع السابق (٢/١٥٥٢)

(٦) الفروق اللغوية - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري

(٣٩٥ هـ) - حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم - دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة -

مصر (ص: ٩٥)

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

بالمعروف : المشهور علما كان أو لا " (١)

والملاحظ أن الحكم بالمشهور عند متأخري النحاة قد يعنى به الذيوع والانتشار ، وذلك كالمشهور من إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات (٢) ، والمشهور من كون الكاف الجارة حرف تشبيهه (٣)

وكالمشهور في مضارع (نكل ينكل) كقتل يقتل ، وحكى أبو عبيدة (نكل ينكل) ، وأنكره الأصمعي ، والمشهور نكل ينكل ، كقتل يقتل (٤)
أولاً. أسباب الشهرة

تتعدد أسباب الشهرة تبعا لطبيعة متعلقها ، فقد ترجع إلى شهرة العالم الذي قال بالرأي ، أو إلى إجماع العرب (شهرة اللغة) ، أو إجماع النحاة في رجحانه (شهرة الرأي) ، إذ إن النحاة لم يجمعوا على شيء إلا لشهرته في كلام العرب ، وإجماعهم دليل على فصاحته كما قال الشاطبي (٥) كما أن القول بالشهرة قد يرجع إلى قوة الدليل (القياس) ، أو المكانة العلمية للقائل به .

لكن هذه الأسباب تظل أسبابا غالبية في القول بالشهرة ، وليست قواعد صارمة يمكن اللجوء إليها في الفصل بين سبب وسبب ، لاحتمال تواتر بعض الأسباب في المسألة الواحدة ، كإعراب الأسماء الستة ، فقد تواترت فيها شهرة اللغة ، مضافا إليها كثرة القائلين ، فكان هناك الإعراب المشهور وهو (إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات) وكان هناك الإعراب غير المشهور وهو (بالحركات المقدره على الحروف ، أو لزوم الألف في جميع أحوالها) ، وهذه بعض أمثلة توضح أسباب الشهرة في كتب النحو العربي :

أ. ما اكتسب شهرته من شهرة العالم:

قد يكون القائل بالمشهور عالما واحدا ، ولكن يشتهر الرأي بين المتأخرين لمكانة العالم العلمية ، وعلو كعبه في الدرس النحوي ، وذلك نحو ما اشتهر بين المتأخرين من

- (١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق - عبد الحميد هندراوي - المكتبة التوفيقية - مصر / ١٣٦ .
- (٢) شرح الرضي على الكافية ١ / ١٣٦
- (٣) شرح الكافية ٢ / ٨١١
- (٤) شرح الرضي على الشافية ١ / ١٣٧ .
- (٥) ٦٣٥/٥

استعمال (حاشا) حرف جر ، لكونه مذهب سيبويه حيث قال: "وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء . (١)

ومن ذلك ما اشتهر بينهم من كون الضمير من أنت هو (أن) والتاء حرف دال على المخاطب المخصوص ، قال سيبويه : "وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبَيَّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأنَّ رُوِيَ تَقَعُ للواحد والجمع، والدَّكْرُ والأنثى، فإنَّما أدخل الكاف حين خاف التباسَ مَنْ يَعْنِي بمن لا يعنى(٢)

ب . ما اكتسب شهرته من شهرة اللهجة :

قد تسهم اللهجة في شهرة بعض القواعد النحوية ، لكثرة الاستعمال ، فتكون هي الأوضح ، في حين بقي غيرها أقل شهرة ، بل قد يخرج عن سمات الفصحى ، فيصير نادر الاستعمال أو مهملاً ، ومن ذلك قول أبي عبيد تعليقا على قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم) (٣) : " القراءة عندنا هي الفتح ، لأنها أعرف اللغتين ولو كان (عسيتم) لقرئت (عسى ربنا) وما اختلفوا في هذا الحرف (٤) وكذا قوله {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ} (٥) وقوله تعالى : {فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ} (٦) ، وأما كسرهما مع الضمائر فقراءة

نافع المدني وهي لغة نادرة ، وقال الفراء تعليقا عليها: "ولعلها لغة نادرة"(٧)

ومن ذلك قول سيبويه في حكم الضمير المرفوع بـ (نعم) في باب ما لا يعمل في

(١) الكتاب ٣٤٩/٢ ،

(٢) الكتاب (١ / ٢٤٤)

(٣) سورة محمد ٢٢ .

(٤) حجة القراءات - عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (٤٠٣ هـ) - تحقيق سعيد الأفغاني - دار الرسالة ١٤٠/١

(٥) سورة النساء: ٨٤

(٦) سورة المائدة: ٥٢

(٧) معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧ هـ) تحقيق - أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي - دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر - الأولى ٦٢/٣ وينظر: شرح الكافية الشافية - محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياتي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة - الطبعة الأولى ٥٨/١ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) - أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تحقيق مجموعة محققين - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - الأولى ٢٠٠٧ م. ٣٠٤/٢ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

المعروف إلا مضمرًا : واعلم أنك لا تُظهر علامة المضميرين في نعم، لا تقول: نَعَمُوا رجالًا، يكتفون بالذي يفسره. (١) محتجا لذلك بالقياس قائلًا : كما قالوا مررتُ بكلِّ. (٢) ، وقال الله عز وجل : {وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ} (٣) ، فحذفوا علامة الإضمار ، وألزموا الحذف ، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان ، وكما ألزموا حذف الحذف ، ففعلوا هذا بهذه الأشياء ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم " (٤)

ومما اكتسب شهرته بسبب اللهجة اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل في قول السيوطي: "إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالمشهور تجريده من علامة التنبيه والجمع نحو قامَ الزيدان وقامَ الزيدون وقامتَ الهندات ومن العرب من يلحقه الألف والواو والثون على أنها حروف دوال كتاء التانيث لا ضمائر وهذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث ومنها قوله : (٥)

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعدًا وحميمًا

ومن ذلك قلب الثاء تاء أو العكس في قاله الزمخشري: " اتغار واثغار لغتان في الافتعال من الثغر ، والأصل اثتغار ، فإمّا أن تقلب الثاء تاء وهو المشهور في الاستعمال ، والقوى في القياس ، وإمّا أن تقلب التاء تاء." (٦)

ومثله في (حيص بيص) حيث قال ابن يعيش في باب معاني الألفاظ المركبة : "وفي حيص بيص" لغات، قالوا: "حَيْصَ بَيْصَ" بالفتح فيهما، وهو الكثير المشهور. وأنتشد الأصمعي لأمية بن أبي عائذ الهذلي : (٧)

(١) الكتاب (٢/ ١٧٩)

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٧٩)

(٣) سورة النمل آية ٨٧ .

(٤) الكتاب (٢/ ١٧٩)

(٥) همع الهوامع (١/ ٥٧٨)، والبيت من الطويل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه تحقيق د. محمد يوسف يوسف نجم - دار صادر ص ١٩٦ ، وهو في الجنى الداني ١٧٥/١ ، وتمهيد القواعد ١٥٩٨/٤ ، والمارقين أي الخوارج ، من مرق السهم مروقًا إذا خرج من الجانب الآخر ، وأسلماه : خذلاه .

(٦) الفائق في غريب الحديث - أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جاز الله (ت ٥٣٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعرفة - لبنان - الثانية (١٦٧/١)

(٧) شرح المفصل شرح المفصل - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) - إدارة الطباعة المنيرية - مصر (٣/ ١٤٨) يقال : وقع في حيص بيص إذا وقع في أمر لا يتخلص منه .

قد كنتُ خَرَجًا ولوجًا صَيرَفًا لم تَلْتَجِصِنِي حَیْصَ بَیْصَ لَحَاصِ

ومثله إجراء نحو (ثبات) مجرى جمع السلامة لمؤنث ، قال ابن مالك : "قالمشهور فيه جريه مجرى هندات ، ومن العرب من ينصبه بالفتحة، ومنه قول بعض العرب : سمعت لغائهم بالفتح (١).

ومما اكتسب شهرته من شهرة اللهجة كسر لام الجر مع الظاهر ، قال السيوطي : " الأشهر كسر لام الجر مع كل ظاهر إلا المستغاث، ومقابل الأشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا ، فتقول : المال لزيد " (٢)

وقد يكتسب الحكم شهرته من الجمع بين فصحاء العرب وكلام النحاة ، قال الخفاف تعليقا على قول الزجاجي : (وكل ياء قبلها كسرة ، فإنها تسكن حال الرفع والخفض ، وتفتح في حال النصب) قلت : هذا الذي ذكر هو المشهور من كلام الفصحاء من العرب ، وهو المشهور من كلام النحاة ، وقد جاء في الشعر تحريكها في الرفع والخفض ، وقد جاء تسكينها في النصب ، قال الشاعر : (٣)

لا بـارك الله في الغواني هل يصـبـحن إلا لهـن مـطـلـب

أراد في الغواني ، وحرك الياء ضرورة ، وتسكينها في النصب أكثر في الشعر . (٤)

ج ما اكتسب شهرته بكثرة القائلين :

غالبًا ما يكون سبب شهرة القاعدة النحوية كثرة القائلين بها ، من ذلك ما ذكره بعضهم

جمهرة اللغة (ح ي ص) ، والبيت من الكامل ، وهو في إصلاح المنطق ٣٠ / ١ ، والمحكم والمحيط الأعظم ١٥١/٣ ، (ل ح ص) ، واللص : الضيق .

(١) شرح الكافية الشافية ٥٨/١ .

(٢) همع الهوامع ٤٥٦ / ٢ .

(٣) البيت من (المنسرح) ونسب لعبد الله بن قيس الرقيات ، الخصائص ١٢٧/٢ ، وشرح أبيات سيبويه -

يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) تحقيق الدكتور

محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م ١٤/٢ ، ولسان العرب (فصل

الغين المعجمة). وروي (لا بارك الله في الغوان) بحذف الياء ، وعليه فلا شاهد فيه ينظر : التنبيه على

حدوث التصحيف لأبي الحسن الأصفهاني ١ / ١٥٣ .

(٤) المنتخب الأكمل ص ٩٧٥ ، ٩٧٦ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
من أن تعلق (رب) بالفعل الماضي هو المشهور ورأي الأكثرين (١) ، ومثله زيادة باء
التعجب ففيها مذهبان أشهرهما أنها زائدة ، وهذا مذهب أكثر النحويين (٢)
ومثله بناء المنادى المفرد من نحو (يا زيدان) و (يا عمران) ، وما أشبه ذلك ، وهذا
هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين " (٣)
ومما اكتسب شهرته بكثرة القائلين إعراب المقرون بـ (أن) بعد أفعال المقارنة ، ففيه
ثلاثة مذاهب : المشهور منها كونه خبرا ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الدائر على أسنة
النحاة والمعربين ، ولا خفاء أنه المشهور. (٤)

ثانيا . صيغ الشهرة

لم يكن التعبير بتركيب (ش ه ر) على درجة واحدة من القوة عند النحاة ، فالذي نراه
أن المصطلح كان يتدرج قوة وضعفا ، بحيث مثل المصطلح سلسلة من الدلالات والأحكام
النحوية ، لأن صور التركيب كانت تتنوع في دلالاتها في الاستعمال النحوي تبعا للصيغة
التي صيغت بها ، فهناك من عبر باسم المفعول (المشهور) ، وقد استعمل اللغويون
الشهير والمشهور بمعنى ، قال ابن هشام : " الخلاف في (عسى) و(ليس) شهير ، وفي
(كان) غريب " (٥) .

وهناك من عبر بصيغة التفضيل (الأشهر) ، وهناك من اكتفى بصيغة المبني للمجهول (
اشتهر) ، ولكل صيغة منها دلالة تدل عليها ، على ما يعكسه البيان الآتي :

أولا . المشهور :

يعد لفظ المشهور أكثر دورانا في كتب النحويين من صيغ الشهرة الأخرى ، وذلك لكثرة
استعماله بالمعنى اللغوي حتى عند متقدمي النحاة ، قال سيبويه : وقالوا لعنةً للذي يلعن .
واللعنة المصدر . وقالوا: الخلق، فسووا بين المصدر والمخلوق...، وكاللعنة السببة، إذا أرادوا

- (١) همع الهوامع ٢/ ٤٣٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) - دار الكتب العلمية بيروت-لبنان - الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م ٢ / ٣٤٧ .
- (٢) الجنى الداني في حروف المعاني - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الأولى ١٩٩٢م ٤٧/١ .
- (٣) شرح الشاطبي على الألفية ٥ / ٢٥٧ .
- (٤) ينظر : تمهيد القواعد ٣ / ١٢٧٢ .
- (٥) همع الهوامع ١/ ٤٧ .

المشهور بالسب واللعن، فأجروه مجرى الشهرة. (١)

كما استعمل اللغويون الشهير والمشهور بمعنى ، قال الزبيدي: (والشَّهيرُ والمشهورُ: المَعْرُوفُ المَكَانِ المَذْكُورُ) ، يُقَالُ: رَجُلٌ شَهِيرٌ وَمَشْهُورٌ وَمُشَهَّرٌ، (٢)، ومن ذلك ما ذكره السيوطي في إعراب المستثنى (٣): من أن المُنْتَصِلَ والمنقطع المُقَدِّمَ والمؤخر المُوجِبَ لَا يَخْتَارُ فِيهِ الإِتِّبَاعُ بَلْ يَجِبُ النِّصْبُ فِي الثَّلَاثَةِ فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ ، نَحْوُ {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} (٤)

وبعيدا عن الحكم بالشهرة الذي يعنى به الذبوع والانتشار عند متأخري النحاة وجدنا أن المشهور قد يستعمل وصفا لبعض القراءات ، وذلك مثل القراءة المشهورة "حاشى لله" بلا تتوين. فالوجه فيها أن يكون حاشا مبنيا لشبهه بحاشى الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظا ومعنى فجرى مجراه في البناء كما جرى "عن" في قوله: (٥)

ولقد أراني للرياح دريئة من عن يميني تارة وأممي

مجرى عن في نحو رويت عن زيد وأعرضت عن عمرو. (٦)

ومثله: {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَاتُكَ إِبرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ} (٧) فجعل: {إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ} بدلا من {أبيك}، إذ هو عنده بمنزلة {أبائك}، وهي القراءة المشهورة. (٨)

(١) الكتاب (٤/ ٤٣) وينظر: الأصول في النحو - أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف

باب السراج (٣١٦ هـ) تحقيق - عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت ١١٢/٣ .

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس - محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب

بمرتضى، الزبيدي (١٢٠٥ هـ) - مجموعة من المحققين - دار الهداية (١٢/ ٢٦٣)

(٣) همع الهوامع (٢/ ٢٥٥)

(٤) سورة النساء: ١٥٧

(٥) البيت من الكامل ، لقطري بن الفجاءة . شرح المفصل ٤/ ٥٠٠ ، وشرح التسهيل ٢/ ٩٣ ، وهو برواية

برواية (من عن يميني تارة وشمالي) في أسرار العربية ١/ ١٩٠ . والدرينة : حلقة يتعلم عليها الطعن

، أو ما يستند به الصائد ، وقد وردت (عن) في البيت اسما مجرورا بمعنى (جانبا) ، وتبين ذلك بدخول

حرف الجر عليه.

(٦) . شرح التسهيل - جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور /

محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر - القاهرة . الأولى ١٩٩٠ م (٢/ ٣٠٩)

(٧) سورة البقرة: ١٣٣

(٨) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي - دار القلم

دمشق . (٢/ ٤١)

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

وأما قراءة بعضهم: "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْجُبُكِ" (١) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين: أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يقال: حُبُّكَ - بضم الحاء والباء - وحبِّكَ - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جني: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة (٢)

وكذلك ما استدل به النحاة على تعدية باء النقل بقوله تعالى: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} (٣) حيث قرأها بعضهم (أذهب الله نورهم) وَهِيَ بِمَعْنَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ (٤) وقد يستعمل المشهور وصفا لبعض الأبيات أو الروايات الشعرية التي يستشهد بها على القاعدة، فأما وصف البيت بالمشهور فمنه استشهدهم في حكاية الجملة بعد القول بالبيت المشهور وهو: (٥)

تتأدوا بالزحيل غدا وفي ترحالهم نفسي

فلولا أن المصنف جعل تقدير القول مذهب البصريين لقلت: إن مذهبهم هو - الذي ذكره ابن عصفور لأنه إنما يذكر مذهب البصريين ولا يعرج على قول الكوفيين. (٦) وكذلك استشهدهم على امتناع البدلية بالبيت المشهور الذي أنشده سيبويه للمرار الأسدي: (٧)

أنا ابن التارك البكرى بشرا عليه الطير ترقبه وقوعا

(١) سورة الذاريات: ٧

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩ هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى ٢٠٠٨ م (٣/١٥١٢)

(٣) سورة البقرة: ١٧

(٤) مغني اللبيب عن كتب الأعراب - عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) تحقيق د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله - دار الفكر - دمشق - السادسة، ١٩٨٥ م (ص: ١٣٨)

(٥) من مجزوء الوافر، لم يعرف قائله، وهو في سر صناعة الإعراب ١/٢٤٤، شرح الرضي على الكافية الكافية ١٧٧/٤.

(٦) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/١٥٥٠)

(٧) البيت من الوافر، وهو من شواهد سيبويه. الكتاب ١/١٨٢، والأصول ١/١٣٥ بجر (بشر)، وللبيت رواية أخرى بنصب (بشرا)، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١١٩٦.

د/سماسم بسيوني مطر

ف (بشر) هو تابع (البكرى) وتبعيته إياه على العطف لا البدل، وذلك لأن البدل في تقدير إعادة العامل ، و(التارك) لا يصح أن يضاف إليه ، إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما .

وأما جعله وصفا لرواية بعض الأبيات فمنه قول ابن هشام تعليقا على خروج إذا عن الشرطية ، تعليقا على قول الشاعر : (١)

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَأَنْصَبْتُهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ

في رَوَايَةِ جَمَاعَةٍ وَالْمَشْهُورُ فَصَدَقُوا(٢)

وقد يستعمل المشهور وصفا لأحد قولين ، من ذلك ما نقله أبو حيان عن الأخفش في العطف على عاملين ، حيث قال : " وأما الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان: أحدهما: الجواز، وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي... والقول الثاني: المنع ، ذكره في كتاب المسائل له، وهو مذهب هشام، والمبرد، وابن السراج.

فعلى المشهور من مذهب الأخفش، ومن تبعه يجوز، وسواء أكان المجرور متقدما في المعطوف عليه نحو: إن في الدار زيدا والحجرة عمرا، أم متأخرا نحو: إن زيدا في الدار والحجرة عمرا، (٣)

ونجدهم قد عولوا على الاستعمال المشهور في التبويب لبعض الأبواب وترك غير المشهور حتى ولو كان من لفظ سيوييه ، فقد عبر سيوييه عن مرفوع باب (كان) ومنصوبه باسم الفاعل واسم المفعول ، حيث قال قاصدا هذا الباب : " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد(٤)

والشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر ، وأي التعبيرين استعمل النحوي أصاب ، ولكن الاستعمال الأشهر أولى ، ذلك منعا للبس والخلط

(١) البيت من الوافر وهو لزهير بن جناب الكلبي ، ويقال للحيم بن صعب . ينظر : المحكم والمحيط الأعظم (مقلوب ن ص ت) لسان العرب (فصل النون) ، والشاهد (فأنصتوها) ، والتقدير : فأنصتوا لها .

(٢) معني اللبيب عن كتب الأعراب في خروج (إذا) عن الشرطية ص ٢٩١ .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/رجب عثمان . مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب - الأولى ١٩٩٨ م - مطبعة المدني ٢٠١٥/٤ .

(٤) الكتاب - (١ / ٤٥)

قال الرضي في باب الكلمة معناها وصلتها بالكلم : (ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لان الحد للتبيين (٢) ، فما وجد مشهورا عندهم، لا يتحاشي من استعماله في النثر والنظم، ساغ القياس عليه، كان له معارض أولا، لكن إن كان المعارض نادرا اطرح ذلك المعارض، وأعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشتهدا مثله أعملا معاً، وما وجد عندهم غير مشهور بل كان نادرا (٣) ، فإن كان لمعارض أشهر ترك الأندر للأشهر، وإن لم يكن له معارض أصلاً أعمل، وإن كان إنما سمع في الشعر؛ إذ لم يقد دليل على أنه مما اختص بالشعر، فيحمل على أنه من مطلق كلامها، حتى يوجد ما يعارضه، ويدل على أنه مما اختص بالشعر. (٤)

وقد عولوا على بعض الشواهد القرآنية المشهورة بحكم ما ، لتكون دليلا عليه، وذلك كما في قوله تعالى : {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} (٥) ، والمراد أهل القرية ، فالآية قد اشتهر أمرها حتى صارت علما على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى . (٦)

وكذلك قوله تعالى {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} ، حيث صارت الآية علما على جواز حذف حرف الجر ، حيث قامت الشهرة مقام الذكر (٧) وكذلك اشتراطهم شهرة الأساليب التي ورد بها حذف (كان) لتكون الشهرة دالة على المحذوف (٨)

وقد تكون الشهرة قييدا في إدخال بعض الظواهر تحت قاعدة معينة ، فإذا ما ضعفت

- (١) ينظر شرح التسهيل ١ / ٣٣٧ .
- (٢) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (١ / ٢٢)
- (٣) لفظ الندور لا يقتضي السهولة وإنما يقتضي غاية القلة على الجملة . شرح الشاطبي على الألفية ٤١٤ / ٧ .
- (٤) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٥ / ٢٩٣) (٥ / ٢٩٤)
- (٥) سورة يوسف: ٨٢
- (٦) شرح ابن يعيش على المفصل ٢ / ١٩٢ .
- (٧) الألغاز النحوية - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) - المكتبة الأزهرية للتراث للتراث عام النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م ص ١٩ .
- (٨) شرح الشاطبي على الألفية ٩ / ٣٤٨ .

الشهرة بعدت الظاهرة عن الباب المقصود ، يؤكد ذلك ما صرح به السيرافي في باب (العدول عن النصب على الاختصاص لضعف الشهرة) من أنهم جعلوها شرطاً في الانتصاب على الاختصاص ، فلم يجعلوا (بنو أم البنين) من قوله : (١)

نحن بنو أم البنين الأربعة

ونحن خيرُ عامر بنِ صعصعة

من الاختصاص ، لأن هؤلاء لا يعرفون بأنهم بنو أم البنين الأربعة ، كما يعرف بنو (منقر) وبنو (دارم) ببني منقر وبنو دارم ، وإنما تنصب الأسماء في الاختصاص إذا شهرت وعرفت . (٢)

قال سيوييه في (باب ما جرى على حرف النداء وصفا له) : فلا يُنشدونه إلا رفعا ، لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرفوا بأن عدتهم أربعة، ولكنهم جعل الأربعة وصفا ثم قال: المُطعمون الفاعلون، بعدما حلاهم ليعرفوا. (٣)

وقد يكون الحكم بالمشهور حكما تعليليا ، لإثبات حكم أو نفيه ، على النحو الذي يبدو في قول الرضي : "وكان على المصنف أن يذكر " سحر " معينا في العدل المحقق، إذ هو غير منصرف في القول المشهور،(٤)

ومثله قوله تعليقا على ما نقل عن الأخفش من تجويز إضمار حرف العطف في مثله فيعطف على ما اشتغل به الفعل : " وليس إضمار حرف العطف بالشئ المشهور (٥) فكأنه فكأنه يضعف ما نقل عن الأخفش بعدم شهرة إضمار حرف العطف .

وقول بعضهم : "وبل كلكن" اعترض بأنه إحالة على مجهول؛ لأنه لم يذكر أولاً معنى لكن . وأجيب بأن وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالإحالة على مشهور بين

(١) من مشطور الرجز ، للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه تحقيق حمدو طماس . دار المعرفة . الأولى

٢٠٠٤م ص ٥٩ والمددعة : الملائى . ينظر : جمهرة اللغة (د ف ف) ولسان العرب (فصل الخاء)

(٢) شرح أبيات سيوييه للسيرافي ٣٥٨/١ .

(٣) الكتاب - (٢/٢٣٥)

(٤) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (١/١٢١)

(٥) المرجع السابق (٢/١٢٠)

ومن ذلك الاعتراض على التمثيل بـ (زيد هيهات) نظرا لمخالفته المشهور . (٢)
ثانيا . اشتهر :

في التعبير بـ (اشتهر) توهين للرأي ، ناشيء من معنى صيغة (افتعل) مما يدل على أن الرأي ليس جيدا ، وهو غير مقطوع بالحكم فيه ، يدل على ذلك اهتمام أصحاب الحديث بتتقية الحديث النبوي من بعض ما اشتهر أنه منه ، ولا أدل على ذلك من تسمية بعض الكتب باسم (كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (٣) ، كما عقد ابن هشام في مغني اللبيب بابا سماه (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهي كثيرة) ذكر منها عشرين موضعا (٤)

وقد يكون التوهين في (اشتهر) ناشئا من الإبهام ، على ما يبدو من قول الشاطبي في شرحه قول ابن مالك :

نحو مبيع ومصون ونادر تصحيح ذي السواو وفي ذي اليا اشتهر

" ولم يلتزم الناظم القول بالقياس في هذا النوع، بل قال " اشتهر " فيحتمل أن يكون يقفه على السماع لألفيته بالنسبة إلى الإعلال في الباب، ويمكن أن يكون يقسه ؛ لأنه لغة ثابتة ولكن ترك التعيين للناظر في المسألة. (٥)

ففيه دليل على أن لفظ اشتهر يحتمل أكثر من دلالة حسب السياق الذي قيل فيه ، فيحتمل أن يكون إيراده بغرض إثبات ضعفه وتقدير ما عده ، ومن ذلك ما نص عليه المرادي في (إنما) حيث قال : " اشتهر في كلام المتأخرين، من أهل النحو، أن إنما للحصر. قال الشيخ أبو حيان: والذي تقرر، في علم النحو، أن (ما) الداخلة على إن

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (٣ / ١٦٦)

(٢) المرجع السابق ١ / ١٦٨

(٣) ينظر : كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٨٥٤ .

(٥) شرح الألفية للشاطبي ٩ / ٣٤٨

د/سماسم بسيوني مطر

وأخواتها كافة لها عن العمل، فإن فهم حصر فمن سياق الكلام، لا منها. ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بما. (١)

وقد عد في المعنى من الأمور التي اشتهرت بين المعريين ، والصواب خلافها قولهم : بل حرف إضراب ، قال : وصوابه حرف استدراك وإضراب ، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء (٢)

وقد يكون إيراد اللفظ فيه إشارة إلى تضعيف العلة والمذهب معا ، كقول الصبان : " تعليل منع صرف نحو: سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعريين مع أنه مذهب الكوفيين، أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث(٣)

وأحيانا يكون الاشتهار شرطاً في إثبات قاعدة ، كاشتراطهم شهرة الصلة في ندب الموصول ، قال ابن الناظم : (يندب الموصول إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه) (٤) ثالثاً . الأشهر :

يبدو أن الأشهر ما قطع بشهرته مع وجود الخلاف ، لأنه نازعه غيره وتفوق عليه ، مما يدل في النهاية أن الآراء كلها فصيح ، والأشهر أكثرها استعمالاً، وذلك ك (هن) ففيها لغتان : إحداهما النقص وهو الأشهر والثانية الإتمام وهو قليل ، وكذلك المركب المزجي المختوم بويه ، فالأشهر فيه البناء على الكسر ، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، وقد يبنى تشبيهاً بخمسة عشر. (٥)

وقد يكون (الأشهر) هو المقيس عند النحاة (٦)، وذلك كقلب الهمزة الثانية ياء في

(١) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٣٩٥) (ص: ٣٩٦) وينظر التذييل والتكميل ٢/ ٢٢٠ ، وما بعدها .

(٢) حاشية الصبان ٣/ ١٦٦ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٥٧٨ ، وينظر : حاشية الصبان (٣/ ٣٤٥)

(٤) شرح ابن الناظم - بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ١/ ٤٢٠، ٨٥٤ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٩٩) وشرح شذور الذهب - شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ) تحقيق نواف بن جزاء الحارثي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) - الأولى، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٤ م ٢/ ٨٣٤ .

(٦) ذلك لأنهم لم يريدوا أن يحركوا هذه الحروف (النون والذال والطاء) مع ياء النفس .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

(أئمة) (١) ، قال الرضي " ولم يجئ في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة " (٢) ، قال سيبويه :واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدُّ من بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف. (٣) ، وقد حكم على التحقيق بالرداءة حيث قال : وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديء. (٤)

وكذلك اتصال نون الوقاية بـ (من وعن وقد وقط)، فالأشهر فيها الإثبات ، والحذف عند سيبويه في هذه الكلم ضرورة لا تجوز إلا في الشعر (٥) ، حيث قال :وقد جاء في الشعر: قَطِي وَقَدِي. فأما الكلام فلا بدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قَدِي، شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر: (٦)

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِينَ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُحْدِ
لما اضطر شبهه بحسبي وهني؛ لأن ما بعد (هني) و(حسب) مجرور كما أن ما بعد (قد) مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء. (٧)

ثالثاً . صور الشهرة

قد يأتي الحكم بالشهرة منفردا بتراكيب مادة (شهر) ، وهذا هو الغالب ، وقد يأتي مقترنا

(١) وأصل أئمة، أئمة على وزن أفعلة جمع إمام كما جمع مثال على أمثلة، فلما اجتمع في أئمة همزتان الأولى همزة الجمع والثانية فاء الفعل، كان القياس قلب الثاني ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها لكن لما وقع بعدها مثلان، وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي كسرة إلى الهمزة الثانية الساكنة وأدغموا الميم في الميم، فانتقلت الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزتين لما اجتمعتا في كلمة لزم الثانية البديل، فأبدلت ياء لا تكسرها فصار أئمة بياء مكسورة. ينظر: الكناش في فني النحو والصرف (١٧٦/٢، ١٧٧) وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب (١/٢٦٧).

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٨٢/٣ .

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/٥٥٢)

(٤) المرجع السابق (٤/٤٤٣)

(٥) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/٤٥٣)

(٦) من (الرجز) وهو لحميد الأرقط في (هجاء الاضياف حميد بن مالك الارقط) - حنا بن جميل حداد ، مجلة مجلة جذور (النادي الأدبي بجدة) فبراير ١٩٩٨م/١ / ١٨١ ، ولسان العرب (فصل الخاء المعجمة) ، واللامع العريزي - أبو العلاء المعري ٧٢٩/١ ، تحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفة لـ (حسب) على لغة البناء ، وأن تكون اسم فعل ، وأما الثانية فتحتمل الأول ، وهو واضح ، والثاني على أن النون حذفت للضرورة. ينظر: شرح شواهد المعني ٤٨٧/١ .

(٧) الكتاب (٢/٣٧١، ٣٧٢)

بأحد أحكام القبول التي تتردد بين النوع أو الكم أو الوصف ، سواء أتم ذلك الاقتران بالعطف أو بدون عطف .

فإذا اقترن المشهور بلفظ آخر يفيد الترجيح كـ (المشهور والمنصور) ، (الأشهر والأولى) (الأشهر والأجود) (الأشهر والأغلب) فالغالب ألا يكون المشهور هو الراجح(١) ، بل يدل على الكثرة ، ويكون المصطلح الآخر بمثابة دعامة له ، فكأن الشهرة وحدها لم تكن تكفي في الحكم فاحتاج إلى تدعيمه بمصطلح آخر يقويه، فالمشهور المعروف يعني المعزى لأصحابه ، والأشهر الأكثر ، لا تعبر أكثر من المعنى اللغوي ، وهو الذبوع والانتشار .

أما إذا تقدم الوصف على المشهور فالحكم للسابق ، ويبقى للمشهور فضل التنبيه إلى معناه اللغوي وهو الذبوع والانتشار ، كالصحيح المشهور ، والكثير المشهور والفصيح المشهور، ويؤكد ذلك أن بعض الأحكام المتداخلة مع المشهور تقترب به معطوفة بالواو وأحيانا دون عطف ، ففي العطف إشارة إلى اختلاف المراد من اللفظين وإن اتفقا في كونهما حكيمين ، وعدم العطف يفيد شدة التلاحم بينهما ، وأن الثاني نفس الأول في الدلالة .
أ . الاقتران بالحكم النوعي :

وفي هذا القسم يظل للشهرة رونقها في إضافة المزية إلى المصطلح المقترن بها ، سواء بالجودة أو الأولوية أو النصر أو الغلبة .

فالأشهر والأجود :قد ورد في تعليق الشاطبي على قول ابن مالك :

وصحح المفعول من نحو عدا وأعلل أن لم تتحرر الأجودا

"هذه مواضع مما صحت فيها الأسماء وإن اعتلت أفعالها، وكان الأصل أن تغتل الأسماء الجارية على أفعالها باعتلالها، إلا أنها خرجت عن هذا الحكم فنبه عليها، فمنها ما يصح في الغالب، ومنها بالعكس، ومنها يجوز فيه الوجهان، وهذا الذي ابتدأ به مما يجوز فيه الوجهان، إلا أنه اعتمد على التصحيح أولا لأنه الأشهر والأجود.(٢)

والأشهر والأولى(٣) كقول بعضهم : " ويتحتم -في الرأي الأشهر والأولى- أن يكون

(١) ترجح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر .ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (٤ / ٣٢٣)

(٢) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٩ / ٣٤٩)

(٣) الأولى : أشد تمكنا في القول وأعلى درجة .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في ضبطهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها؛ فيكون كل منهما مبنيا في محل رفع فقط؛ تبعا لصورة المنعوت -المنادى- نحو: يا أيها العلم الخفاق، تحية، ويا أيها الراية العزيزة سلمت على الأيام، أو: يا أيها الذي يخفق فوق الرعوس، ويا أيها التي ترفرفين سلمت ... ومن الأمثلة قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ (١) وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا، وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (٢) (٣)

ويلاحظ أن في الجمع بين المشهور والأولى دليلا على رجحانه على غيره .
والأشهر والأغلب (٤) اجتمعا في قول ناظر الجيش: وأما نص سيبويه أن «على» لا تزداد فيحمل على أن مراده أنها لا تزداد في الأشهر والأغلب، ولا يمنع ذلك من أنها قد يندر زيادتها. (٥)

وقد وردا بصيغة (الأغلب المشهور) في قول الرضي أثناء حديثه عن تتوين (غدوة وبكرة) : " أما غدوة وبكرة، فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين جاز تتوينهما كما في ضحوة، نحو: أتيتك اليوم غدوة وبكرة، وكذا قال أبو الخطاب إنه سمع ممن يوثق به: أتيتك بكرة، وهو يريد الاتيان في يومه أو غده، لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التتوين مع التعيين، كما كانتا كذلك علمين للجنس، كما يجيء، فيقدر العلمية فيهما كما في سحر. (٦)
وقوله أيضا فيما تدخله نون التوكيد (٧) : " وإنما لم تدخل على الحال والماضي، لما مر في المضارع (٨)، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر

(١) سورة البقرة: ٢٦٤

(٢) سورة الأحزاب: ٤١، ٤٢

(٣) النحو الوافي - عباس حسن (١٣٩٨ هـ) دار المعارف - الطبعة الخامسة عشرة (٤/ ٥٠)

(٤) الأغلب : الأعلى درجة في الفصاحة ، وهو يأتي بعد المطرد .

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٦/ ٢٩٨٣) وكلام سيبويه عن عدم زيادة (عن وعلى) في الكتاب ٣٨/١ .

(٦) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (١/ ٤٩٨).

(٧) وهي قسمان : خفيفة وثقيلة ، وقد جمعهما قوله تعالى : {لَيْسَ جَنَّاتٌ وَليُكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ} سورة يوسف: ٣٢ .

(٨) قال الرضي في عدم دخولها على الحال : " وأما الحاصل في الحال فإنه، وإن كان محتملا للتأكيد، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال منتصف بالتأكيد، لكن لما كان موجودا، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه وقوته لم يؤكد. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٤/ ٢٨، ٢٩ ، وأما عدم دخولها على الماضي فللتناقض بين ما تدل عليه نون التوكيد ، وما يدل عليه الماضي .

أما المشهور المنصور ، فقد ورد في الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، قال أبو علي الشلوبين: حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله. والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور. (٢)

وقد قرن أبو حيان بينهما بالعطف (المشهور والمنصور) حيث قال : (هذا الذي ذكرناه من خصوصية حرف النفي والفعل المنفي به هو المشهور والمنصور في لام الجود) (٣)

ب . الاقتران بالحكم الكمي :

وفي هذا القسم يبقى للشهرة معناها اللغوي ، مضافا إليه معنى كميا يدل على الكثرة ، فالأشهر والأكثر : كقول بعضهم في ذكر معاني (لعل) : " ولعل لها ثمانية معان: الأول: الترجي. وهو الأشهر والأكثر. نحو: لعل الله يرحمنا. (٤)

وقد قرن بينهما بدون عطف (الأشهر الأكثر) كقول بعضهم : " فإن تكرر في الكلمة حرف من حروفها الأصلية، نحو: ضرب، وقتل، فلك في وزنه طريقان: أحدهما - وهو الأشهر الأكثر - أن تكرر في الميزان الحرف المكرر من الموزون، فتقول في وزنه: فعل ، والآخر: أن تحكى الحرف المكرر في الكلمة (٣)، فتقول في ضرب: فرعل، وفي قتل: فتعل؛ لأن المكرر راء وتاء.

وأما إذا كانت الكلمة معتلة فلك في وزنها طريقان: أحدهما - وهو الأشهر الأكثر - أن تعيد الكلمة إلى صحتها، ثم تزنها كما تزن الصحيح، فتعطي الأصل أصلا والزائد زائدا، (٥)

والكثير المشهور : قد قرن بينهما ابن يعيش أثناء حديثه عن حركة فاء (فم) فقال : "

(١) المرجع السابق (٤ / ٤٨٤).

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٨٩١ ، ٨٩٢. وشرح التسهيل ٤٢/٣ .

(٣) الارتشاف ٤ / ١٦٥٩ .

(٤) الجنى الداني ١ / ٥٧٩ .

(٥) البديع في علم العربية - مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (تـ ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - الأولى، ١٤٢٠ هـ (٢ / ٤٧٨) (٤٧٩)

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

فإن قيل. ما الدليل على فتح الفاء دون أن تكون مضمومة، أو مكسورة؟ قيل: اللفظ يشهد بذلك. فإن قيل: فقد حكى أبو زيد فيها: "فم"، و"فم" بالضم والكسر، قيل: ليس ذلك فيها بالشائع، والحكم إنما هو على الأكثر، والكثير المشهور هو الفتح والضم. والكسر قليل من قبيل الغلط، ووجهه أنهم رأوا الفاء تختلف من هذا الاسم إذا أضيف، نحو: "هذا فؤك"، و"رأيت فاك"، و"مررت بفيك"، فعاملوه في حال الأفراد تلك المعاملة. (١)

كما قرن بينهما بصيغة (كثير مشتهر) في قول بعضهم في إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي تعليقا على قول ابن مالك في الألفية: (وفي ذي اليا اشتهر) يعني: أن التصحيح في نوات اليا كثير مشتهر بخلاف الواو (٢)

ج. الاقتران بالحكم الوصفي:

وفي هذا القسم يضاف إلى ذبوع الشهرة معاني أقرب إلى التعليل، كالفصح والمستعمل **فالمشهور الفصح**: قد استعمله بعضهم أثناء حديثه عن عدم إضافة (اثان) "لم يستعمل (اثان) مضافا في المشهور الفصح، استغناء بكلا، ويستعمل العوام: بالزيدين اثنيهما، وأجمعون ومتصرفاته مثل (كلا)، لا تجيء إلا تابعة مضافة في التقدير، على رأي الخليل. (٣)

وفيه دليل على أن المشهور لم يبلغ حد الانتشار إلا بعد أن أصبحت هذه اللغة أو هذا التركيب فصيحاً، وكأنه نتيجة حتمية للفصح أن يصبح مشهوراً.

وقد استعمله الرضي عند إعراب (سواء) من قولهم: مررت برجل سواء هو والعدم، فقال: "والفصح المشهور: رفع سواء، على الابتداء والخبر، فعلى هذا يقبح كون: {أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ} (٤) في محل الرفع بأنه فاعل سواء، في قوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم)، على أن يكون (سواء) وحده مرفوعاً على أنه خبر (أن)، بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر، (٥)

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٥ / ٣٨٧).

(٢) توضيح القاصد ٣ / ١٦١٢.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (ص: ٥٧٩).

(٤) سورة البقرة: ٦

(٥) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢ / ٣٠٥).

ومثله توجيههم لـ (ذا) في قول الشاعر: (١)

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

"والذي حملهم على ادعاء كون (ذا) ههنا موصولة: (٢) رفع الجواب والبدل في الفصح المشهور، ولو جاز أن يدعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأن ذلك يجوز وإن لم يكن كثيرا، لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه، فوجب أن يكون (ماذا يحاول) جملة اسمية، خير المبتدأ فيها جملة فعلية. (٣)

والأعراف الأشهر: قرن بينهما الرضي حيث قال: " اعلم أن مشابهة أفعال التفضيل للفعل ضعيفة، وكذا لاسم الفاعل، أيضا، كما تقدم في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعراف، الأشهر، إلا بشروط، كما يجيء وحكى يونس عن ناس من العرب، رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمله، وليس ذلك بمشهور. (٤)

ومثله قولهم في (شتان) وهذا على من فتح النون منها، وذاك هو الأشهر الأعراف دون كسرهما (٥)

وقد وردا بصيغة اسم المفعول (المعروف المشهور المقروء به) في قول الشاطبي: "وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدهما: ضم الشفتين مع النطق بالفاء، فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر نحو: قيل، ويبيع. وهذا هو المعروف المشهور، والمقروء به. والثاني: ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الفاء نحو: قيل، ويبيع. والثالث: ضم الشفتين قبل النطق بها، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف، فكذلك يكون

(١) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨٤ ، وتهذيب اللغة ٧٥/٥ (ح ب) والقاموس المحيط ١٣٥٣/١ (باب الألف اللينة)

(٢) قال سيبويه: أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن. الكتاب (٢) /٤١٧

(٣) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٣/ ٦٥)

(٤) المرجع السابق (٣/ ٥٩)

(٥) المرتجل في شرح الجمل - أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ)

(هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) - دمشق، ١٣٩٢ هـ -

١٩٧٢ م ص ٢٥٤ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

الإشمام في أولها قبل النطق/ بكسرة الحرف. والمشهور المذهب الأول. (١)
ومنه تعليق ناظر الجيش على قول ابن مالك بقوله: " وقد عرف من قول المصنف:
ويضاف أبدا إلى جملة مصدره إلى آخره - أن «إذا» ليست معمولة للفعل الذي يليها، لأن
المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وإنما هي معمولة لفعل الجواب، ولا شك أن هذا هو
مذهب الجمهور، وهو المعروف المشهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة
إلى الجملة بعدها، وأن العامل فيها الفعل الذي يليها، وأنها ليست معمولة لفعل الجواب كما
ذهب إليه الجمهور. (٢)

والمشهور المستعمل : يبدو في نقل الرضي عن الفراء أنه قد أجاز في المنون
المندوب ثلاثة أوجه أخرى: أحدها فتحها لأجل ألف الندبة ، والثاني حذفها للساكنين وإتباع
المدة حركة ما قبلها نحو: وا غلام زيديه، بناء على مذهبه في جواز إتباع مدة الندبة
للحركات الإعرابية، والثالث كسرهما للساكنين وإتباع المدة لكسرتها، كما في مدة الإنكار ، وما
ذكرناه أولا هو المشهور المستعمل. (٣)

وقد ورد المستعمل قبل المشهور في قول أبي حيان : " فأما الليالي والأظافير ،
فالمستعمل المشهور ليلة وظفر وسمع ليلاه وأظفور ، وكأن هذين الجمعين جاء على القليل
غير المشهور. (٤)

الأفصح الأشهر : وقد جمع بينهما السيرافي بقوله في (باب ما كان على حرفين
وليس فيه علامة التأنيث) : " وقد قال بعضهم في هذا المنقوص: إذا جمع بالألف والتاء
يجوز أن تفتح التاء في النصب وتقام مقام لام " الفعل " فيقال سمعت لغاتهم، وأنشدوا بيت
أبي ذؤيب: (٥)

فلما جلاها بالإيام تحيّزت ثباتا عليها ذلها واكتتابها

- (١) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٣/ ٢١، ٢٢) التصريح بمضمون التوضيح في
النحو - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف
بالوقاد (٩٠٥هـ) - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م (٤٣٧/١)
- (٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٩٥٠)
- (٣) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (١/ ٤١٥) (١/ ٤١٦)
- (٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١/ ٦٨)
- (٥) البيت من الطويل ، وهو في المحكم والمحيط الأعظم ٥٤٨/٧ (ج ل و) ، والإيام : الدخان ،

د/سماسم بسيوني مطر

والأفصح الأشهر ما ذكره سيوييه من الجمع بالواو والنون، وسقوط هذه النون في الإضافة وكسر تاء الجمع في النصب ... تقول سمعت لغات القوم ورأيت (ثبات) (١) وقال الله عز وجل: { خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ } (٢)

وأجاز الكوفيون فتح تاء المنقوص المجموع بألف وتاء ، تشبيها بـ (قضاة) ، ومنهم منقال إنها لغة . (٣)

وكذلك قول الرضي في باب (التقاء الساكنين) : " والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا كان الأول ياء نحو أَيْنَ وَكَيْفَ، فراراً من اجتماع المتماثلين، أعني الياء والكسرة، لو كسروا على الأصل، واستتقلاً للضمة بعد الياء لو ضموا، وقد شذ من ذلك (حيثُ) فإنهم جوزوا ضمه في الأفصح الأشهر وفتحته على القياس المذكور وكسره على ضعف، والأخيران قليلان، (٤)

ومثله قوله أيضاً : " وبني (٥) (حيث) على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات، لأن إضافته كلا إضافة، وقد تفتح التاء وتكسر " (٦)

(١) شرح كتاب سيوييه (٤ / ٣٣١ ، ٣٣٢) وينظر الكتاب ٣ / ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، والخصائص ٢ / ٤٩٧ .

(٢) سورة النساء آية : ٧١ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١ / ٣٣٥ .

(٤) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (٢ / ٢٤٧) .

(٥) علة بناء حيث تضمنها معنى حرف الشرط إذا كانت شرطية ، وإذا لم تكن شرطاً فعلة بنائها شبيهاً بالحرف في الافتقار ، فهي لا تستعمل إلا مضافة ، أو في الإبهام كما أن الحرف مبهم . ينظر: التذييل ٨ / ٦٥ .

(٦) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٣ / ١٨٢)

المبحث الثاني

دلالات المشهور في النحو العربي

لم تقف دلالة المشهور عند النحويين عند معنى الذبوع والانتشار ، كما هو الحال عند اللغويين ، وإنما تعدته إلى دلالات أخرى هي أقرب إلى طبيعة الحكم النحوي ، وأقدر على توضيح قدرة العقل على التفريق بين استعمال المفردة بمعان مختلفة ، حيث ورد المشهور في تراثنا النحوي مرادفا لبعض الأحكام الوصفية ، كالمطرّد والراجح والصحيح والكثير ، وما جعلنا نقر ذلك ما وجدناه عند بعض النحاة من استعمال هذه الأحكام في مواضع كان قد أطلق عليها الحكم بالمشهور ، ثم استعملت بدلا منه ، نتيجة قوة دليل الرأي المشهور ، أو التصريح بلفظ الحكم المقابل

وقد تستفاد دلالة الحكم من مقابلته أحكاما أخرى ، فالمشهور المأخوذ به (المستحسن) يقابله المرغوب عنه (١) ، المتروك (صَبْر ، قَتْر ، كَثْر) ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور (فعَل) ، ووزنها على القول المرغوب عنه (فعِبل ، وفعتل ، وفعتل ، وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستئصال منفرا. (٢))
وقد يأتي المشهور بمعنى (الكثير ، المستعمل) ، ومن ثم يقابله (القليل) ، (الغريب)
(٣) كقول أبي حيان " فأما الليالي والأظافر ، فالمستعمل المشهور ليلة وظفر وسمع ليلاه

(١) المرغوب عنه هنا هو مقابلة تكرير الأصل بلفظه ، وقد أجاز به بعضهم . حاشية الصبان ٣٥٥/٤ .
(٢) تمهيد القواعد ٤٩٠٧/١٠ ، وينظر : شرح الأشموني لألفية ابن مالك - علي بن محمد بن عيسى ، أبو الحسن ، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ) - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م (٤ / ٥٨) وينظر البديع في علم العربية لابن الأثير ٢ / ٤٧٩ .
(٣) الغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما أن يراد به بعيد المعنى غامضه، لا يتناول الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام من بعدت به الدار وتأي به المحل من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغريناها، وإنما هي كلام القوم وبياناتهم، وعلى هذا ما جاء عن بعضهم وقال له قائل: أسألك عن حرف من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريب أنت وأمثالك من الدخلاء فيه. غريب الحديث للخطابي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغياوي خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي - دار الفكر - دمشق عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م (١ / ٧١)

وأظفور، وكأن هذين الجمعين جاءا على القليل غير المشهور (١) وردّ قوله : (٢)

في كل يوم ما وكل ليلاه

حتى يقول كل راء إذ راه

يا ويحه من جمل ما أشقاه

وهذا شاذ (٣) لم يسمع إلا من هذه الجهة. (٤) وقال الرضي : (وهو غريب) (٥)

وعلى الرغم من الحكم على (ليلاه) بالشذوذ ، أو العلة أو كونه غريبا ، فهو المفرد القياس للجمع (ليالي) ، ذلك أن ليالي جمع رباعي كأنه جمع ليلاه (٦) وليلة ثلاثي ، ولكنهم استغنوا بليلة عن ليلاه فصار القياس مهملا وغير القياس مستعملا .

وسنخص الحديث في هذا المبحث عن أبرز الدلالات التي سار عليها المشهور في النحو العربي ، على ما يعكسه البيان الآتي :

أولا . الشائع

يدور معنى الشائع حول الذبوع والانتشار ، إما للخفة والسهولة ، أو لكثرة الأشياع والتبع ، وهو يلتقي مع المشهور في جانب الانتشار ، مما جعله يأخذ معناه في كتب النحو كثيرا ، وفيما يلي سرد بأهم المسائل التي ورد فيها المشهور بمعنى (الشائع) :

١ . زيادة (من) :

المشهور من مذهب النحويين عدا الأخفش زيادة(من)في غير الواجب وجرها النكرة ،

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (١ / ٤٦٨) و همع الهوامع ٣ / ٣٧١ .

(٢) الرجز في المحكم والمحيط الأعظم ١٠ / ٣٧٦ ، والخصائص ١ / ٢٦٨ ، باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء .

(٣) الشذوذ : هو الانفراد عن الجمهور لقولهم : شذت الشاة عن الغنم ، إذا خرجت عن جملتهم ، فهو مشعر بخروج عن جنسه مخصوص . شرح الشاطبي على الألفية ٧ / ٤١٤ .

(٤) الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢ هـ) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الرابعة (١ / ٢٦٨) واللباب - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان - دار الفكر - دمشق - الأولى ، ١٩٩٥ م / ٢ / ١٩٠ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب - محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٩٧٥ م

٢ / ٢٠٦ .

(٦) شرح ابن يعيش على المفصل ٣ / ٣٢٦

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

وذلك نحو قوله تعالى : { مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ } (١) وقوله تعالى { هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ } (٢) ، ونحو: ما جاءني من أحد (٣) ، ف(من) في المثال والآيات السابقة زائدة ، يستقيم الكلام بدونها ، قال سيبويه في باب (ما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم : بقوله : ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعام، فمن طعام في موضع طعام، كما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجل (٤). ومثله جوابه: ما من طعام (٥) ،

ولا تزداد عنده في الواجب ، يؤكد قوله في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وكما تقول: نُبِنْتُ زيدا يقول ذاك، أي عن زيد. وليست عن وعلى وهنا بمنزلة الباء في قوله: { كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا } (٦) ، وليس بزید؛ لأنَّ عن وعلى لا يفَعَلُ بها ذاك، ولا ب (من) في الواجب. (٧)

وقال في موضع آخر مبينا فائدتها : "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها تؤكد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل (٨) ، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد ب(من) لأن هذا موضع تبويض، فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس. (٩)

والمعنى عليه ف(من) الزائدة تفيد استغراق الجنس، وهو في الواجب محال، لا تقول جاعني من رجل ، كما لا تقول جاعني من أحد ، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس ،

(١) سورة الأعراف: ٥٩

(٢) سورة فاطر: ٣

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ٧٣٤ .

(٤) فرق الأكثرين بين (من) في قولهم (ما جاءني من أحد) و(ما جاءني من رجل) فهذه تفيد استغراق الجنس ، إذ قد يقال : ما جاءني رجل ، ويراد به نفي رجل واحد من النوع ... كما تنفيها شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٦٠ .

(٥) الكتاب (٢ / ١٣٠)

(٦) سورة الرعد من الآية ٤٣ .

(٧) الكتاب ١ / ٣٨ .

(٨) المقصود بزيادة (من) في نحو : ما أتاني من رجل ، جعل المجرور بها في العموم ، وإنما تكون للتبويض إذا لم يقصد عموم ، وحسن في موضعها بعض . أو لأنه حين زيدت كان الكلام بزيادتها يفهم منه التبويض ، ولم يكن نصا على العموم كما هو بزيادتها .

ينظر شرح التسهيل ٣ / ١٣٥ ، ١٣٦

(٩) الكتاب (٤ / ٢٢٥) وينظر : الأصول في النحو ١ / ٦٨ ، وأسرار العربية ١٩٣ ، ١٩٤

ويتصور ذلك في حرف النفي " (١)

وذلك لأن (من) حرف وَالْأَصْلُ فِي الْحُرُوفِ أَنَّهَا وُضِعَتْ لِلْمَعْنَى اخْتِصَارًا مِنَ التَّصْرِيحِ بِالِاسْمِ أَوْ الْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى كَالْهَمْزَةِ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى اسْتِفْهَامٍ فَإِذَا قُلْتَ أَزِيدُ عِنْدَكَ أَغْنَتْ الْهَمْزَةَ عَنِ (اسْتِفْهَامِ) وَأَخَذْتَ مِنَ الْمَالِ أَيُّ بَعْضِهِ وَمَا قَصِدُ بِهِ الْإِخْتِصَارَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ زَائِدًا لِأَنَّ ذَلِكَ عَكْسُ الْعَرَضِ وَإِنَّمَا جَازَ فِي مَوَاضِعَ لِمَعْنَى مِنْ تَأْكِيدٍ وَنَحْوِهِ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ الْمَعْنَى هُنَا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتَ مِنْ رَجُلٍ لَمْ تَكُنْ مُفِيدًا بِ (مِنْ) شَيْئًا بِخِلَافِ قَوْلِكَ: مَا ضَرَبْتَ مِنْ رَجُلٍ. (٢)

ويمكن إجراء لفظ سيوييه على ظاهره ، فيكون تعليلا لدخول (من) الزائدة ، وأنها يستفاد من دخولها التبعية ، فإذا قلت : ما قام من رجل كان نفيا لجنس الرجال أن يقوم أو يقوم منه شيء ، فكأنك قلت : ما قام بعض الرجال في حال من الأحوال ، لا وحده ولا مع غيره. (٣)

أما الأخفش فقد تمسك بغير المشهور وأجاز زيادتها في الواجب ، حيث عقد بابا في معانيه سماه (باب زيادة من) قال فيه وتقول: «زيد من أفضلها» تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: «قد كان من حديث فخلّ عني حتى أذهب» يريدون: قد كان حديث ، وقال أيضا تعليقا على قوله تعالى : {فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ} (٤) فأدخل من كما أدخله في قوله: «كان قوله: «كان من حديث» و «قد كان من مطر». وقوله تعالى {وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ} (٥) { وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ } (٦). وهو فيما فسر «ينزل من السماء جبالا فيها برد»

وقد أجب (٧) عما تعلق به الأخفش أن "من" لم تدخل إلا لمعنى مفهوم، لا يجوز

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٠.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٥٥

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١١/١٣٨، ١٣٧.

(٤) سورة المائدة من الآية: ٤

(٥) سورة البقرة: من الآية ٢٧١

(٦) سورة النور من الآية: ٤٣

(٧) المنتصرون لمذهب البصريين أجابوا عن جميع ما استدل به الأخفش ، وهناك من انتصر للأخفش والكوفيين . ينظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل ١١ / ١٤٥ ، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٠٤ ، ٢٩٠٥.

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

الكلام ولا يصلح إلا به. وذلك أنها دالة على التبويض. وكان يقول: معنى قولهم "قد كان من مطر" و"كان من حديث"؛ هل كان من مَطَرٍ مَطَّرَ عندكم؟ وهل من حديثٍ حُدِّثَ عندكم؟ ويقول: معنى: (وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) ، أي: ويكفر عنكم من سيئاتكم ما يشاء ويريد ومعنى دخولها في قوله: "فكلوا مما أمسكن عليكم"، للتبويض، إذ كانت الجوارح تمسك على أصحابها ما أحل الله لهم لحومه، وحرّم عليهم فَرثَه ودمه، فقال جل ثناؤه: "فكلوا" مما أمسكت عليكم جوارحك الطيبات التي أحللت لكم من لحومها، دون ما حرمت عليكم من خبائثه من الفرث والدم وما أشبه ذلك، مما لم أظييه لكم. فذلك معنى دخول "من" في ذلك. (١)

٢. إعراب المثني

في إعراب المثني والملحق به عدا كلا وكلتا أقوال (٢)، المشهور منها إعرابها بالحروف ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا (٣)، وهذا المشهور اعتمادا على ما ذكره ابن عقيل ، يعني به (الشائع) حيث قال: المثني وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في المثني والملحق به بحركة مقدرة على الألف ، رفعا ونصبا وجرا . (٤)

وأما سيبويه فقد جعل الألف والياء حرفي إعراب في قوله: واعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية.

(١) تفسير الطبري ٥٦٩/٩، ٥٧٠/٥٧١

(٢) ينظر: نتائج الفكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م ص ٣٢٤ ، وعلل التثنية - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق الدكتور صبيح التميمي - مكتبة الثقافة الدينية - مصر ص ٥٣ ، وشرح ابن يعيش ١٨٨، ١٨٩/٣

(٣) نسب إلى محمد بن المستنير (قطرب) ينظر نتائج الفكر ص ٣٢٤ . همع الهوامع ١ / ٣٨ . وهو اختيار ابن مالك ينظر شرح الشاطبي ١ / ١٦٠ .

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ٥٨/١ ، وينظر : الكنز في القراءات العشر لأبي محمد الواسطي ت ٧٤١ هـ ٦٩/١

ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع. (١)

وقد رجحه ابن جني حيث قال بعد أن عرض الآراء في ألف التنثية: " وأقوى هذه الأقوال قول سيبويه، والدليل على صحة قول سيبويه أن الألف حرف إعراب دون أن يكون الأمر فيها على ما ذهب إليه غيره أن الذي أوجب للواحد المتمكن حرف الإعراب في نحو رجل وفرس هو موجود في التنثية في نحو قولك رجلان وفرسان وهو التمكن، فكما أن الواحد المتمكن المعرب يحتاج إلى حرف إعراب فكذلك الاسم المثنى إذا كان معرباً متمكناً احتاج إلى حرف إعراب، وقولنا رجلان ونحوه معرب متمكن محتاج إلى ما احتاج إليه الواحد المتمكن من حرف الإعراب إذن، ولا يخلو حرف الإعراب في قولنا الزيدان والرجلان من أن يكون ما قبل الألف أو الألف أو ما بعد الألف وهو النون، فالذي يفسد أن تكون الدال من الزيدان هي حرف الإعراب أنها قد كانت في الواحد حرف الإعراب في نحو: هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد، وقد انتقلت عن الواحد الذي هو الأصل إلى التنثية التي هي الفرع كما انتقلت عن المذكر الذي هو الأصل في قولنا هو قائم إلى المؤنث الذي هو الفرع في قولك هي قائمة، فكما أن الميم في قائمة ليست حرف الإعراب وإنما علم التأنيث في قائمة هو حرف الإعراب فكذلك ينبغي أن يكون علم التنثية في نحو قولك الزيدان والعمران هو حرف الإعراب وعلم التنثية هو الألف فينبغي أن تكون هي حرف الإعراب كما كانت الهاء في قائمة حرف الإعراب (٢)

فالحركة لا تدخل حرفي الإعراب (الألف والياء) وإنما هي متوهمة فيها، وذلك قياساً على نحو (عصا وقفا)، فالألف فيه حرف إعراب، والحركة لا تدخله البتة، وإنما هي متوهمة. (٣)

وظاهر عبارة سيبويه في باب التنثية يفيد أن إعراب المثنى قد أتى على المشهور .
رفعا بالألف ونصبا وجرا بالياء . فقد قال : " اعلم أن التنثية تكون في الرفع بالألف والنون،

(١) الكتاب (١٧ / ١، ١٨) وينظر : التعليقة على كتاب سيبويه - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (تـ ٣٧٧ هـ) تحقيق د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) - الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م (١ / ٣٥)

(٢) علل التنثية (ص: ٥١، ٥٢)

(٣) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو - الأعلام الشنمري ص ٦٤ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه، الياء والألف مفتوحاً. (١)
والأخذ بظاهر اللفظ، وهو كون حروف المد علامة للمثنى (٢) وعلامة الإعراب معا
أولى من تقدير حركات الإعراب على حرفي المد أو قبلهما، وأيضا فإن الإعراب يكون في
الحرف إذا كان حركة، فأما إذا كان حرفا قام بنفسه، فحروف المد آخر حروفها، ويكون
الإعراب بها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها
آخر حروف الكلمة. (٣)

وقد أوجب بعضهم الإقتصار عليه في عصرنا منعا للفوضى والاضطراب (٤) في
الاستعمال الكلامي والكتابي، لكن لا نغفل ما نقله النحاة عن بعض القبائل من إلزامهم
المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا، من ذلك قول الشاعر: (٥)

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

قال الفراء تعليقا على البيت السابق: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي وحكى هذا
الرجل عنهم: هَذَا خَطُّ يَدَا أَخِي بَعِينِهِ، وَذَلِكَ - وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا - أَقْبَسَ لِأَنَّ الْعَرَبَ قَالُوا:
مَسْلَمُونَ فَجَعَلُوا الْوَاوَ تَابِعَةً لِلضَّمَّةِ (لأن الواو لا تُعْرَب) ثُمَّ قَالُوا: رَأَيْتَ الْمُسْلِمِينَ فَجَعَلُوا الْيَاءَ
تَابِعَةً لِكَسْرَةِ الْمِيمِ. فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّ الْيَاءَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ لَا يُمْكِنُهُمْ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا، وَثَبَتَ مَفْتُوحًا:
تَرَكَوْا الْأَلْفَ تَتْبَعُهُ، فَقَالُوا: رَجُلَانِ فِي كُلِّ حَالٍ. (٦)، وقد خرجوا (٧) عليها قراءة (لأن هذان

(١) الكتاب (٣/ ٣٨٥)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٨٨/٣ .

(٣) شرح الرضي ٨٧/١ .

(٤) النحو الوافي ١/ ١٢٣، وعدة السالك ٧٣/١ .

(٥) البيت من الطويل، وهو للمتلمس الضبعي في المحكم والمحيط الأعظم ٢٨٠/٨، برواية (مساغا
لنابيه)، والصميم: العظم الذي به قوام العضو .

(٦) معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤)

(٧) إعراب القرآن للنحاس - أبو جعفر النَّحَّاسِ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي
(٣٣٨ هـ) وضع حواشيه وعلق عليه - عبد المنعم خليل إبراهيم - منشورات محمد علي بيضون، دار
الكتب العلمية، بيروت - الأولى، ١٤٢١ هـ - ١٤٣ / ٢ ، وقد ذكر الفراء لها وجه آخر وهو: أن تقول:
وجدت الألف (من «٦» هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما تثنيت زدتها عليها نونا ثم تركت الألف) ثابتة
على حالها لا تزول على «٧» كل حال كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نونا تدل على الجماع، فقالوا:
الَّذِينَ فِي رَفْعِهِمْ وَنَصْبِهِمْ وَخَفْضِهِمْ كَمَا تَرَكَوْا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون
(الذنون) . معاني القرآن للفراء (٢/ ١٨٤)

د/سماسم بسيوني مطر

لَسَا جِرَانٍ {^(١)} بتشديد النون .

٣ . إعمال لا عمل ليس :

" فِي إِعْمَالِهَا أَقْوَالٌ أَحَدُهَا وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَنَّهَا تَعْمَلُ كَ (مَا) وَإِلْحَاقًا بِلَيْسِ كَقَوْلِهِ : (٢)

تَعَزَّرَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيًا

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ عَمَلُهَا أَكْثَرُ مِنْ عَمَلٍ (إِنْ) وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ الصَّوَابُ عَكْسَهُ لِأَنَّ (إِنْ) قَدْ عَمِلَتْ نَثْرًا وَنِظْمًا وَ (لَا) إِعْمَالُهَا قَلِيلٌ جِدًا بَلْ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ صَرِيحًا إِلَّا النَّبِيْتُ السَّابِقُ وَالْبَيْتُ وَالْبَيْتَانِ لَا تَبْنِي عَلَيْهِمَا الْقَوَاعِدُ .

يرد بأنه : (إذا صح السماع لم يلتفت إلى قياس، فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب. فإذا ثبت الكلام فأى معنى للقياس؟! وأيضًا، لو فرض أنه لم يأت إلا في الشعر، فلا ينبغي أن يدعي فيه الضرورة؛ إذ لم يكن له معارض في غير الشعر. (٣) وقال ناظر الجيش بعد ذكره بعض الشواهد في إعمال (لا) : فهذا وأمثاله مشهور ، أعني إعمال (لا) في نكرة عمل (ليس) . (٤)

ثانيا . الكثير

لا يبتعد الكثير في معناه عن معنى المشهور ، إذ في الكثرة ما يدل على الذبوع والانتشار ، وفيما يلي سرد بأهم المسائل التي ورد فيها المشهور بمعنى (الكثير) :

١ . حركة عين (مع)

(مع) ظرف لمكان الاصطحاب أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه ، نحو : جلس زيد مع عمرو ، وجاء خالد مع بكر ، والمشهور فيها فتح العين إذا وليها متحرك (٥)، (٥)، وهي معربة ، وفتحها فتحة إعراب ، و(مع) بالبناء على السكون فيها قليل (١)

(١) سورة طه: ٦٣ ، وقد قرأ ابن كثير وحفص بإسكان النون (إن) وقرأ الباقون بتشديدها ، وقرأ (هذان)

بالياء أبو عمرو ، وقرأها الباقون بالالف . ينظر : الإقناع في القراءات السبع ٦٩٩/٢

(٢) البيت من بحر الطويل ، وهو في التصريح بمضمون التوضيح ٢٦٨/١ ، وقد أورده ابن هشام في

معني اللبيب ٣١٦/١ ، ردا على من زعم أن لا العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا لنفي الوحدة ، وتعز :

فعل أمر من التعزية وهي التسلية ، ومعناه : تصبر .

(٣) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (٥/ ٦٣٥)

(٤) تمهيد القواعد ٣ / ١٢١٦ .

(٥) أما إذا وليها ساكن فتحت عند من أعربها استصحابا للأصل ، وكسرت عند من بناها على السكون ، على الأصل

في التقاء الساكنين . ينظر : توضيح المقاصد ٨١٦/٢ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
قال سيبويه : سألت الخليل عن معكم ومع ، لأيّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت
غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً ، وذهباً معاً وقد ذهب معه،
ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدام. (٢)
ولأن سيبويه لم يحفظ كون السكون فيه لغة ، حكم بالضرورة على ما ورد من تسكينها ،
حيث قال : قال الشاعر فجعلها ك (هل) حين اضطر : (٣)
وريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

ولم يرتض ذلك المتأخرون (٤)، فالتسكين عندهم لغة قوم من العرب (ربيعة بن نزار
، وغنم بن وائل)، وقد حكى الكسائي(٥) عن ربيعة قولهم : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع
أبيك ، بالسكون ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولكنهم اختلفوا فيها مع التسكين :
فبعضهم يقول بإسميتها (٦) وبنائها لجمودها ولزومها الظرفية ، أو تضمنها معنى المصاحبة
التي كان حقها أن تؤدي بالحرف ، ولم يوضع لها حرف كالإشارة ، وقال آخرون بحرفيتها ،
حيث لا موجب للبناء مع اسميتها ، سوى أنهم ذهبوا بها مذهب الحرف ، وكان حق القياس
فيها أن تكون مبنية ؛ لفرط إبهامها ك (لذن) و(حيث) ، وإنما أعربت ونصبت على الظرفية
، لمرادفتها (عند) فيقولون : معي مال ، كما قالوا : عندي مال .(٧)

٢ . فتح سين(عسى)

اتفقوا على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونه ، فإذا اتصل بشيء من
ذلك أجازوا فتح السين وكسرها ، والفتح أشهر ، يعني الأكثر استعمالاً(٨) ، قال المرادي :
"يجوز كسر سين(عسى) وفتحها إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أو غائبات ،

-
- (١) شرح ابن عقيل ٧٠/٣ ، وشرح الأشموني ١٦٢ /٢ .
(٢) الكتاب (٢٨٦ /٣) ٢٨٧ وينظر ٤٢٠/١ ، والأصول ١١٢ /٢
(٣) حيث أسكن عين (مع) ، وجعلها مبنية على السكون كالظروف المبهمة ، نحو (لذن) وما أشبهها ، وقيل : لما
اعتقد فيها الحرفية سكنها . ينظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٢
وقد ورد البيت في مقاييس اللغة ١٧/٢ برواية (وهواي فيكم) وعليها فلا شاهد في البيت .
(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٣٢ /٣ ، وابن عقيل ٧٠/٣ ، والجنى الداني ص ٣٠٥ ،
والأشموني ١٦٣ /٢
(٥) التصريح ٧١٥/١ .
(٦) الكافية الشافية ٩٥١/٢
(٧) شرح ابن يعيش ١٤٤/٢ ، ١٤٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٣ .
(٨) (شرح الكافية الشافية ٥٨/١) .

والفتح أكثر " ، وذلك لخفة الفتح وجريه على القياس باتفاق حركة السين في المضممر والمظهر ، فقد قرأ العوام بفتح سين عسى في قوله تعالى : { هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا } (١) وكذلك في قوله تعالى : { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ } (٢) قال أبو عبيد: " القراءة عندنا هي الفتح ، لأنها أعرف اللغتين ولو كان (عسيتم) لقرئت (عسى ربنا) وما اختلفوا في هذا الحرف (٣) وكذا قوله (عسى الله أن يكف) وقوله تعالى : (فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده) ، وأما كسرهما مع الضمائر فقراءة نافع المدني وهي لغة نادرة ، وقال الفراء تعليقا عليها: "ولعلها لغة نادرة"(٤) وقد وجه الفارسي قراءة نافع : أنهم قد قالوا : هو عسي بذاك ، وما أعطاه ، وأعس به ، فعس مثل حرٍ وشجٍ (٥)

ولعل اضطراب هذه اللغة في القياس باختلاف حركتها في المضممر عنها في المظهر ، كان سببا في قتلها ، قال الرضوي: وقد يكسرون سين (عسى) إذا اتصلت بها ضمير المتكلم نحو : عسيْتُ ، عسينا أو ضمير المخاطب نحو: عسيْتُ ، عسيتما عسيْتين ، أو نون جمع المؤنث نحو: عسيْنَ . (٦)

٣ . حرفية (حاشا)

المشهور أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر " فتقول : قام القوم حاشا زيد ، بجر زيد (٧) فاستعمالها حرف جر أكثر من استعمالها فعلا (٨) ، قال ابن الحاجب في إعراب المستثنى : " ومخفوض بعد غير وسوى وسواء ، وبعد حاشا في الأكثر (٩) ، لذا يلتزم

(١) سورة البقرة من الآية ٢٤٦

(٢) (سورة محمد من الآية ٢٢)

(٣) (حجة القراءات لأبي زرعة ١٤٠/١)

(٤) (معاني القرآن ٦٢/٣ وينظر المقاصد الشافية ٢ / ٣٠٤)

(٥) (الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق - دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م / ٢ / ٣٥٠

(٦) شرح الرضوي على الكافية ٢١٤/٤

(٧) شرح ابن عقيل ٢٣٨/٢

(٨) شرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، شرح الأشموني ١ / ٥٢٥

(٩) الكافية في النحو ٢٦/١

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ، فقد قال سيبويه في باب الاستثناء : "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى(١) ، وقال: وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء . (٢)

وأكد حرفيتها بعدم وقوعها صلة لـ (ما) قائلاً: ألا ترى أنك لو قلت :أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاماً (٣)

ولعل سيبويه لم يحفظ النصب بها ، قال المرادي : (لا يجيز سيبويه النصب بها لأنه لم يبلغه) (٤) والصحيح جوازه ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، فقد حكى أبو عثمان عن أبي زيد قال : " سمعت أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع (٥)، نصب بـ(حاشا) ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ف (حاشا) يكون حرف جر كما ذكر سيبويه ، ويكون فعلاً ينصب مثل عدا وخلا ، قال المبرد : " وَمَا كَانَ حَرْفًا سِوَى إِلا فحاشا وخلا وَمَا كَانَ فعلاً فحاشا وخلا وَإِنْ وافقاً لفظ الحُرُوفِ وَعَدَا وَلَا يكون " (٦)

هذا هو الراجح ، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان ، وقد ورد بالوجهين قول الشاعر : (٧)

حَاشَا أَبَا ثُوَيْبَانَ إِنَّ أَبَا ثُوَيْبَانَ لَيْسَ بِكُفْمَةٍ فَذَمُّ

فاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، ويروى أيضا حاشا أبي بالياء . (٨)

- (١) الكتاب ٣٠٩/٢ ، ولم ينكر سيبويه فعلية (حاشا) في موضع الكلام البتة . ينظر : الانتصار لابن ولاد ١٧٠/١ .
- (٢) الكتاب ٣٤٩/٢ .
- (٣) المرجع السابق ٣٥٠/٢ .
- (٤) الجنى الداني ص ٥١١ .
- (٥) الأصول ٢٨٨/١ ، وقد حكاه بعضهم برواية : (ولمن يسمع) بصيغة المضارع . ينظر شرح ابن الناظم على الألفية ٢٢٦/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٦٧/١ .
- (٦) المقتضب (٣٩١ /٤)
- (٧) البيت من الكامل ، وهو للجميح الأسدي ، وهو في شرح التسهيل ٣٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٢٧/١
- (٨) ٥٢٧/١ ، وشرح شواهد المغني ٣٦٩/١ ، وقد أنشده السيرافي (حاشا أبي ثوبان) شرح كتاب سيبويه (٩٩ /٣) ، والبكمة (بضم الموحدة وسكون الكاف) من البكم وهو الخرس ، والفم : (بفتح الفاء وسكون الدال المهملة) العيي الثقيل .
- (٨) ضعف ابن هشام رواية النصب في هذا البيت ، وحملها على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها ، حيث قال : " وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ رِوَايَةُ الألفِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ : (إِنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ...)

وقد صحبت (ما) المصدرية فيما رواه ابن عمر أن رسول الله (ﷺ) قال : أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة (١)

ومن النصب بها قول الشاعر : (٢)

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

ودليل تصرفها قول الشاعر : (٣)

وَلَا أَرَى قَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِّنَ الْأَقْوَامِ مِّنْ أَحَدٍ

ف (أحاشي) مضارع (حاشى) الاستثنائية ، والتصرف من خصائص الأفعال ، قال ابن مالك " وهذا منه غلط لأن حاشا إذا كانت فعلا وقُصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هي أحق بمنع التصرف، لأن فيها مع مساواتها الأربع شيئا بحاشا الحرفية لفظا ومعنى. (٤)

ومما يقوي فعليته أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد ، قال الله تعالى : {حَاشَ

لِلَّهِ} (٥)، ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله . (٦)

ومنها أنه يدخله الحذف نحو : حاش لزيد ، وقد قرأ القراء إلا أبا عمرو {وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ}

(٧) وليس القياس في الحروف الحذف ، إنما ذلك في الأسماء نحو يد وأخ ، وفي الأفعال

نحو لم يك ، قال الفراء في قوله تعالى (وقلن حاشا لله) (٨) : (حاش لله) أعظمته أن يكون

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المُتَقَدِّمِ عَلَيْهَا أو اسم فاعله أو البعض المُفْهُومِ مِنَ الْإِسْمِ الْعَامِ فَإِذَا قِيلَ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا فَالْمَعْنَى جَانِبَ هُوَ أَي قِيَامَهُمْ أَوْ الْقَائِمِ مِنْهُمْ أَوْ بَعْضِهِمْ زَيْدًا .
مغني اللبيب ١٦٦/١

(١) الحديث في مسند أحمد ٥ / ١٩٤ .

(٢) البيت من البسيط ، ونسب للفرزدق في التذييل والتكميل ٨ / ٣١٤ ، وشرح الشاطبي ٣ / ٤١٢ .

(٣) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ذخائر العرب) دار المعارف الثانية ١٩٨٥م ص ٢٠ في الأصول في النحو ١ / ٢٩٩ ، أسرار العربية ١ / ١٩١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢ / ٣٠٩) وتمهيد القواعد ٥ / ٢٢١١ .

(٥) سورة يوسف من الآية: ٣١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٦٤ ، ومغني اللبيب ١ / ١٦٤ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٤٧ .

(٧) سورة يوسف: ٣١ ، والقراءة بألف في الوصل أبو عمرو ، والوقف له بلا ألف اتباعا للخط ، وحكى أبو الفضل الخزاعي عن عباس عن أبي عمرو إثباتها في الوصل والوقف. ينظر : الإقناع في القراءات السبع الإقناع في القراءات السبع - أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البائش (ت ٥٤٠هـ) - دار الصحابة للتراث ٢ / ٦٧١ .

(٨) معاني القرآن للفراء (٢ / ٤٢)

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

بشراً، وقلن: هذا مَلَكٌ. وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ (حَاشَا لِلَّهِ) بِالْأَلْفِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى مَعَادَ اللَّهِ.

٤. ذُو الطَّائِيَةِ

تستعمل (ذو) بمعنى صاحب ، وتكون اسماً من الأسماء الستة ، وهو الأكثر ، وبمعنى

الذي في لغة طيء ، قال ابن مالك : (١)

وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيْيِّءٍ شَهْرٌ

أي اشتهر عنهم استعمالها اسماً موصولاً بمعنى الذي ، والمشهور فيه أن تبنى على السكون وتلزم الواو في الأحوال الثلاثة (الرفع والنصب والجر) ، قال الرضي : " وفي ذوالطائية أربع لغات : أشهرها عدم تصرفها مع بنائها " (٢) ، وذلك نحو : جاءني ذو فعل فعل ، وذو فعلا ، وذو فعلوا ، وذو فعلت ، وذو فعلتا ، وذو فعلن ، قال ابن قيم الجوزية : " فأما ذو الطائية فتلزم الواو على أفصح اللغتين " (٣)

والملاحظ أن الحكم بالأشهر هنا يرادف الأفصح ، وذلك لكثرة ما سمع عنهم ببنائها

كقول حاتم الطائي : (٤)

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

ومثله قول سنان الطائي : (٥)

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتُ ذُو طَوْرِيَّتْ

(١) ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية ٥٧/١ ، وشرح الشاطبي على الألفية ١/٤٤٦ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٣/٣ .

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ) تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي - أضواء السلف - الرياض - الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م ٩٤/١ ، وينظر ١٤٧/١ .

(٤) البيت من الوافر وهو لحاتم الطائي في ديوانه . صنعة يحيى بن مدرك الطائي . تحقيق د. عادل سليمان سليمان جمال . مكتبة الخانجي . الثانية ١٩٩٠ ص ٢٧٦ برواية :

وَمِنْ كَرَمٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

وقد ورد البيت شاهداً على حذف العائد المجرور مع عدم اكتمال شروط الحذف (يحسدوني فيه) وهو نادر . ينظر : شرح التسهيل ١٩٩/١ ، وتوضيح المقاصد ٤٥٩/١ ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ١٦٤/ .

(٥) البيت من الوافر وهو لسنان بن فحل الطائي في التكملة والذيل والصلة ٣٢٩/٦ ، والمرتجل ٥٨/١ ، وشرح المفصل ٥٠٧/٤ ، وطويت : من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة ، وقد توثقت وتثني وتجمع .

وقول قَوْل الطائي : (١)

فُؤلاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هَلُمَّ فَإِن المَشْرِفِي الفَرَائِضُ

وقول كبير بن غنمة : (٢)

ذاك خليلي وذو يواصِّلني يرمي ورائي بامْسَهُمْ وامْسَلَمَة

ومن الشواهد النثرية المنقولة عنهم قولهم : (أتى عليهم ذو أتى) (٣)، وهذا الأشهر يقتضيه القياس ، وذلك لأن (ذو) بمنزلة الذي في الإبهام والافتقار ، وقد اتفق على بنائها ، فكذلك ذو ، لشبهها بالحرف شبها افتقاريا ، وهذا الشبه موجود فيها ، ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم ، حتى يراعي هذا المعارض فتعرب ، تقول جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، فيكون في حالة الرفع والنصب والجر بالواو .

وبعض طيء يعربها (٤) إعراب (ذو) التي بمعنى صاحب ، بالواو رفعا وبالألف نصبا ، وبالياء جرا ، فروي بالوجهين قوله : (٥)

فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مَنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

على البناء بالواو ، وروي أيضا (من ذي عندهم) بالياء على الإعراب .

وحكى ابن جني عن أبي زيد (فعلته من ذي إلينا) (٦)

(١) البيت من الطويل ، في معجم الشعراء للمرزباني ٣٩٤/١ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤٥٥/١ ، والتذييل والتكميل ٥٢/٣ وخزانة الأدب ٤٠/٦ ، والساعي : الوالي على صدقة الزكاة ، والمشرقي : السيف المنسوب الى المشارف ، وهي قرى للعرب كانت السيوف تطبع بها ، والفرائض : الأسنان التي تصلح لأن تؤخذ في الزكاة .

(٢) البيت من المنسرح ، وهو في المنتخب من كلام العرب لكراع النمل ٦٨٨/١ ، برواية (بالسهم وم سلمة) ، ينظر : شرح الكافية الشافية ١٦٥/١ ، والجنى الداني ٤٠/١ ، والبيت شاهد على أمرين أحدهما : استعمال ذو بمعنى الذي ، والثاني : استعمال (أم) بمعنى (ال) المعرفة .

(٣) هذا المثل من كلام طيء وهو في مجمع الأمثال ٦٨/١ ، ومعناه : أتى عليهم الذي أتى على الخلق ، يعني حوادث الدهر .

(٤) وفيها أوجه أخرى . ينظر تفصيل ذلك في التصريح ١٦٠/١ ، ١٦١ .

(٥) البيت لمنظور بن سحيم في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢٤/٢ ، والعمدة لابن رشيق ٢٣٠/١ ، وشرح شواهد المغني ٨٣٠/٢ ، الموسرون : الأغنياء . حسبي : كفاني .

(٦) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٩م ١٤٢/١ .

ثالثا . المطرد

إذا كان الاطراد في اللغة يعني التتابع والتسلسل ، والاتساق (١) ، فإن دلالاته عند النحاة لم تكن تتعدى معنى استمرار القياس على النظير ، رغم وجود الاختلاف بين النحاة في كثير من المسائل التي قيل فيها بالاطراد ، فالمراد «بالمطرد جري الباب قياسا من غير حاجة إلى سماع في كل فرد منه» (٢) ، وفيما يلي سرد بأهم المسائل التي ورد فيها المشهور بمعنى (المطرد) :

١. إعلال اسم المفعول من الأجوف الواوي (

قال ابن جني : " لا يتم المفعول من ذوات الواو (٣) ، وهذا هو الأشهر " (٤) ، أي المطرد الذي لا يتخلف ، وقد علل سيبويه لذلك بعدم سماع الإتمام بقوله في (باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها) : " ولا نعلمهم أتموا في الواوات ، لأن الواوات أثقل

(١) ينظر : جمهرة اللغة (د رط) ، وأصل مواضع " ط ر د " في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة إذ اتبعته واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا ألا ترى أن هناك كرا وفرا فكل يطرد صاحبه. ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح. أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي:

مالـك لا تـذكـر أو تـزور
بيضاء بين حاجبيهـا نور
تمشي كـما يطرد الغدير

ومنه بيت الأنصاري: أتعرف رسما كاطراد المذاهب

أي كتتابع المذاهب وهي جمع مذهب . الخصائص (١ / ٩٧)

(٢) الكناش في فني النحو والصرف (١ / ٤١)

(٣) الأشهر إعلال اسم المفعول الواوي نحو : ثوب مصون ، والأصل مصوون ، فنقلت الضمة من الواو الأولى إلى الصاد ، فاتضمت الصاد ، فاجتمع واوان ساكنان ، فأسقط الخليل وسيبويه الواو الثانية ، لأنها الزائدة ، فصار اللفظ (مصون) ، ووزن الكلمة عندهما (مفعل) ، وكان أبو الحسن يسقط الأولى (عين الكلمة) ، ويبقي الثانية ، ووزن الكلمة عنده (مقول) .

(٤) المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت ٣٩٢هـ)

٣٩٢هـ - دار إحياء التراث القديم - الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م

٢٨٤/١

عليهن من اليايات، ومنها يفرون إلى اليااء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة. (١)
وذلك لأنهم استنقلوا واوين وضمة على الواو ، والضمة بمنزلة الواو ، فكأنهم ثلاث
واوات ، وقد رأيناهم يفرون من الواو المضمومة إلى الهمزة (٢)، فيقولون : أدور وأثوب ،
قال الراجز : (٣)

لكل دهر قد لبست أثوبا

فهمز ، وهو مطرد في الواو إذا انضمت ، فإذا انضاف إلى ذلك أن يكون بعدها واو ، كان
أشد ، وذلك بخلاف اليااء إذا انضمت لم تهمز ، فدل ذلك أنها أخف من الواو . (٤)
أما الكسائي فقد سمع ذوات الواو على الأصل كقولهم : خاتم مصووغ وفرس مقوود ،
وكل ذلك شاذ (٥) في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه. "ولا
يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية" (٦)
ولعل الذي حكاه الكسائي إنما سمعه من قوم لا يحتج سيبويه بمثلهم . (٧)، وعلى أية
أية حال فالمنقول لا يرد مع ثقة الناقل ، وإن كان المنقول غير مشهور .

وقد أجاز المبرد عند الضرورة ، وذلك قياسا على ما ورد من قولهم : النُّور وَقَوْلُهُمْ
سرت سُورًا وَتَحْوَهُ قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ: (٨)
وغيَّر ماء المَرْدِ فاهَا فَلَوُّهُ كَلَوْنِ النُّورِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَأَرُهَا

(١) الكتاب (٤/٣٤٨، ٣٤٩)

(٢) فخففت الواو بقلبها همزة ، لأن الهمزة أقوى على احتمالها منها ، ولا يمكن تخفيفها بالإسكان لئلا
يؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين . الممتع الكبير في التصريف ٢٢٣/١ .

(٣) الراجز لمعروف بن عبد الرحمن في لسان العرب ٢٤٥/١ ، (فصل الثاء) ، وتاج العروس ١٠٩/٢ (ث و
ب)

(٤) ينظر : شرح ابن يعيش ٤٥١ ، ٤٥٢ .

(٥) ما يكون مخالف القياس من غير أن ينظر إلى قلّة وجوده وكثرتة في الاستعمال كشاف اصطلاحات
الفنون والعلوم (١/١٠٠٠)

(٦) الخصائص (١/٩٩ ، ١٠٠)

(٧) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي . تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة
العلمية للكتاب ١٩٩٠م ٥ / ٢٤٩

(٨) البيت من الطويل ، وسارها أي سارها . ينظر : اللامع العريزي ١٠٠/١ ، ورسالة الصاهل والشاحج
والشاحج لأبي العلاء ١ / ٩٣ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

وَقَالَ الْعَجَّاجُ : (١)

كَأَنَّ عَيْنَيْهِ مِنَ الْغُورِ

وَهَذَا أَثَقَلَ مِنْ مَفْعُولٍ مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّ فِيهِ وَاوِينَ وَضَمَّتَيْنِ وَإِنَّمَا تَمَّ وَاوَانٌ بَيْنَهُمَا ضَمَّةٌ (٢)

٢. مصدر فعل

قال الرضي : " أشهر مصدرِي فعل (فعللة) أي المطرد منهما ، وقد سماه سيبويه باللازم الذي لا ينكسر (٣) ، حيث قال في معرض حديثه عن بنات الأربعة : "قاللزم لها الذي لا لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللة (٤)

وقال معللاً ذلك : " ولا نعلم في الكلام على مثال فعلا لا إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين ، وليس في حروفه زوائد (٥) والحجة في ذلك أن هذا المصدر عام في جميعها ، والاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة دون الفعلا ، وفعللة لا زيادة فيه ، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأؤكد منه بالفروع . (٦)

وعلى الرغم من ذلك فهناك من ينص على سماع فعلا لا في غير المضعف كابن خالويه وابن جني ، قال ابن خالويه : " فعلل مصدره على ضربين ، فعلل فعللة ، وفعلا لا : قرقر قرقرة وقرقارًا ، وهذا جاء نادرًا ، ودحرج دحرجة ، ودحرجًا (٧) وقال ابن جني : وقالوا : "سَلَقَيْتُ سَلْقَاءً" كما قالوا : "دَحْرَجْتُ دِحْرَجًا" (٨)

- (١) الرجز في جمهرة اللغة ١/ ٤٤٠ (ج ح ل) ، والمخصص ٧١/١ ، بإبدال الواو الأولى همزة ، والغور : استرخاء العين . المخصص (١١٣/١)
- (٢) المقتضب - محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ، أبو العباس ، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) تحقيق - محمد عبد الخالق عزيمة - عالم الكتب - بيروت (١٠٢/١ ، ١٠٣)
- (٣) شرح شافية ابن الحاجب ٥٥/١ .
- (٤) الكتاب (٨٥/٤)
- (٥) الكتاب (٤/ ٢٩٤) ، وينظر الأصول ٣/ ٢١٨ ، وأمالى القالي ١/ ٢٩٠ ، شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٦١ ، وابن يعيش ٤/ ٥٤ ، والتبصرة والتذكرة : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ) تحقيق ودراسة : العربي الدانز الفرياطي - مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع ، الرياض - المملكة العربية السعودية - الثانية ، ١٤٢٨ هـ ص ٧٧٢
- (٦) ينظر : الخصائص ١/ ٢٢٤ ، وتمهيد القواعد ١٠/ ٩٨٧ .
- (٧) ليس في كلام العرب (ص : ٦٠)
- (٨) المنصف ص ٤١ ، وينظر شرح الرضي ١٧٧/١ والصاح (س ل ق).

وقد ذهب بعضهم إلى أن الهاء في فعلة عوضا عن الألف التي قبل آخر فعال ،
مما يؤكد أصالته ، وإن لم يكن مطردا . (١)
فكأنهم تكلموا به قديما مصدرا لفعال مضاعفا وغيره ، ثم خصصوه بما كان مضاعفا
كزلزل زلزالا ووسوس وسواسا .

٣ . الضمير المرفوع بـ (نعم)

قال ابن مالك : " نعم إذا ذكرت بعد ما يغني عن المخصوص لا تتحمل ضميره عند
أكثر العرب ، بل تأتي مجردة للإسناد إلى ما بعدها نحو : الزيدان نعم الرجلان ، أو نعم
رجلين ، والزيدون نعم الرجال ، هذا هو المشهور " (٢) أي المطرد الذي أقره أبو حيان بقوله
بقوله : " ألا ترى أن المستفيض : الزيدان نعم الرجلان ... والزيدون نعم الرجال " (٣)
وقد منعه سيبويه اكتفاء بالمفسر فقال : واعلم أنك لا تُظهر علامة المضميرين في نعم ،
لا تقول : نعموا رجالا ، يكتفون بالذي يفسره ، كما قالوا مررتُ بكلِّ . (٤)

ولأن نعم وبئس إنما تقعان مضمرا فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من
التمييز (٥) ، ليخفف اللفظ ، فلما كان المفسر يثنى ويجمع ، وفيه دلالة على أن المضمير
يجري مجراه ، استغنوا عن تثنية الضمير بما أظهروا من تثنية المفسر وجمعه ، فلو ثنوا
الضمير وجمعه لولي (نعم وبئس) اسمان ليس في لفظهما دلالة الجنس ، فلهذا لم يثن
ويجمع المضمير فيهما . (٦)

أما ما حكاه الكسائي والأخفش من قولهم (نعما رجلين ونعموا رجالا) فهو من الشاذ

(١) شرح السيرافي على الكتاب ٤/٦١ ، والمخصص لابن سيده ٤/٣١٧ .
(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١١١ ، وقد التزم جمهور البصريين أفراد الضمير المرفوع بـ (نعم) المفسر
المفسر بالنكرة ، سواء أكان مفسرا بمفرد أم مثني أم مجموع ، وذلك نحو : الزيدان نعم الرجلان أو
نعم الرجلين ، أو نعم رجلين ، والزيدون نعم الرجال ، أو نعم رجالا ، وهذا الذي التزموه هو المشهور
(٣) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (١٠ / ٩٢)
(٤) الكتاب (٢ / ١٧٩)
(٥) المقتضب ٢/١٤٩ ، وينظر الأصول في النحو ١/١١٧ .
(٦) علل النحو - محمد بن عبد الله بن العباس ، ابن الوراق (٣٨١ هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش -
مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ص ٢٩٤ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

الذي يحكى ولا يقاس عليه (١) قال ابن مالك : (٢)

ورفع "نعم" مضمراً اسماً قدماً لم يأت إلا في شذوذ فاعلماً
وهو مع شذوذه قد عولوا عليه في بناء حكم نحوي آخر وهو إثبات فعلية (نعم) ، حيث إن
الضمان المرفوعة البارزة لا تتصل إلا بالأفعال . (٣)

٤ . مفرد ليال :

الأشهر عند النحاة ليلية ، والقياس المهمل ليلاه (٤) ، وقياس ليال أن يكون جمع
ليلاه ، ومثله في التصغير ليليية ، ولكنه قياس مهمل ، والمستعمل ليلة ، قال سيبيويه : ألا
تراهم قالوا: ملامح ومشابه وليالٍ، فجاء جمعه على حدِّ ما لم يستعمل في الكلام، لا يقولون:
ملمحة ولا ليلاة. ونحو ذا كثير. (٥)

وقالوا: ليلة وليالي. وهذه عند النحويين جمعٌ لمفرد لم يُنطق به، كأنهم جمعوه على
ليلاة. وعلى أنه قد سُمع ليلاة شاذاً، (٦)، والليالي مُفرد لَيْلَةٌ وَلَمْ يَخْتَمْ بِهِ وَلَكِنَّهُ قَدْ اسْتَعْمَلَ
قَلِيلاً لِيَلَاهُ قَالَ:

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشَقَّاهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلُّ لِيَلَاهُ

فَجَاءَتِ اللَّيَالِي عَلَى مُرَاعَاةِ هَذَا الْقَلِيلِ (٧) ، قال ابن جني : وهذا شاذ لم يسمع إلا من

من هذه الجهة (٨)، وقال الرضي : (وهو غريب) (٩)

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ١١١١ ، و همع الهوامع ٣ / ٣٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٤ .

(٣) ينظر : أمالي ابن الشجري - ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن
الشجري (ت ٥٤٢ هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي نشر: مكتبة الخاتجي القاهرة/ الطبعة الأولى
سنة ١٤١٣ هـ - ٣٩٠ / ٢ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين - البصريين والكوفيين - عبد
الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧ هـ) - المكتبة
العصرية - الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ٨٦ / ١ ، وأسرار العربية - عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله
الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧ هـ) - دار الأرقم بن أبي الأرقم - الأولى ١٤٢٠ هـ -
١٩٩٩ م ص ٩٠ ، وابن يعيش ٣٨٩ / ٤ ، والتذييل ٧٠ / ١٠ .

(٤) توضيح المقاصد ٣ / ١٤٢٥ .

(٥) الكتاب (٣ / ٢٧٥)

(٦) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للشاطبي / المقاصد الشافية (٧ / ٢٠٢)

(٧) همع الهوامع (٣ / ٣٧١) (٣ / ٣٧٢)

(٨) الخصائص (١ / ٢٦٨)

(٩) شرح الرضي الشافية ٢ / ٢٠٦ .

وقد بوب له ابن يعيش بقوله : الجمع المبني على غير واحده المستعمل [حيث قال : ومثله "لَيْلَةٌ"، و"لَيْالٍ"، جاء على غير واحده، لأنَّ "لَيْلَةٌ" ثلاثيٌّ، و"لَيْالٍ"، جمعُ رباعيٍّ، كأنه جمعُ "لَيْلَةٍ". وربما قالوه. قال الشاعر [من الرجز]:

في كلِّ ما يوم وكلِّ لَيْلَةٍ

وقالوا في التصغير: "لَيْلِيَّةٌ"، فصغروه على "لَيْلَةٍ"، كما جاء عليه في الجمع. (١)

قال السيرافي : (لَيْالِي) ليس بجمع (ليلة) على لفظها ولا (أهالي) جمع (أهل) وإنما هو على تقدير (أهلاه) وإن لم يستعمل، قالوا (لَيْلِيَّة) فجاءت على (لَيْلَةٍ) في التصغير كما جاءت عليه في الجمع. (٢)

رابعاً . الراجح

ترجع الشهرة في الرجحان إلى ذبوع أحد الرأيين المتعارضين على الآخر ، وهو معنى طالما تواتر عليه معنى المشهور في اللغة ، وفيما يلي سرد بأهم المسائل التي ورد فيها المشهور بمعنى (الراجح) :

١ . إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال) :

المشهور من قول النحويين إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال) مطلقاً (٣)، (في الحال والاستقبال والمضي) ، قال سيبويه : " هذا بابٌ صار الفاعلُ فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى (هذا) " الذي ضَرَبَ زيداً، وَعَمِلَ عَمَلَهُ، (٤) فنابت (ال) عن الذي وفروعه (٥) ، وناب اسم الفاعل عن الفعل (ضرب)، إذ حق الصلة أن تكون جملة، لكن لما لم يجرز أن يلي (ال) لفظ الفعل ، نقل اللفظ عن الفعل الى الاسم ، فروعي فيها حق الموصولية ، فدخلت على ما هو في معنى الجملة وحق الحرفية ، فدخلت على مفرد لفظاً . (٦)

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٢٦) (٣/ ٣٢٧)

(٢) شرح السيرافي على الكتاب (٤/ ٣٥٦)

(٣) شرح ابن عقيل ١١٠/٣ .

(٤) الكتاب (١/ ١٨١) .

(٥) والدليل على أن الألف واللام بمنزلة (الذي) أنه لا يجوز تقديم ما في صلتها عليها كسائر الموصولات .

التعليقة على كتاب سيبويه ١/ ٢٤٢ .

(٦) شرح السيرافي ٢/ ٣٨ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

وأما الرماني وجماعة من النحويين فقد حملوا كلام سيبويه على ظاهره ، فقصروا إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال) على المعنى ، قال الرماني : " الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة (الذي فعل) أن يعمل عمل الماضي كقولك (الضارب زيدا) (١) ويرد عليه بأن سيبويه لم يعرج على معنى الحال والاستقبال في كلامه ، علما منه بأنه قد استقر عمله بمعنى الحال والاستقبال مجردا من (ال) فلا شك أنه إذا عمل في الماضي متصلا بـ (ال) كان إعماله بمعنى الحال والاستقبال أولى بذلك(٢) ، فمما ورد منه في الحال قوله تعالى (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ) (٣) (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) (٤) ، وقول عمرو بن كلثوم : (٥)

وأنا الشاربون الماء صفوا ويشرب غيرنا كدرا وطينا

أما الأخفش فيرى أن (ال) فيه حرف تعريف كحالتها في (الرجل ، واسم الفاعل معها لا ينصب ، وما انتصب بعده فهو على التشبيه بالمفعول به ، كما في (الحسن الوجه) وليس على المفعولية الصحيحة (٦).

وقد يعترض علي ذلك بعدم جواز تقديم معمول اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال) عليه ، فلا يقال هذا زيد الضارب ، كما جاز في المجرد منها نحو (هذا زيد ضارب) ، ويندفع هذا بأن اسم الفاعل لا يعمل إذا دخلت عليه (ال) ، كما لا يعمل إذا صغر أو وصف ، فـ (ال) من خواص الاسم ، كما أن الوصف والتصغير كذلك (٧)

(١) شرح الكتاب للرماني ٢ / ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٢٧٥ ، وصحة القياس تجعلنا نقرر أن المشهور هنا يرادف الصحيح ، فالسماع مقدم على القياس ، قال ابن جني : " واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب ، لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أدك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم" الخصائص (١ / ١٢٦ ، ١٢٧)

(٣) سورة الأحزاب: ٣٥

(٤) سورة النساء: ١٦٢

(٥) البيت من الوافر لعمر بن كلثوم في تمهيد القواعد ٦ / ٢٧٢٥ ، والتذييل والتكميل ١٠ / ٣٣٥ ، وهو وهو له في ديوانه تحقيق د. إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ١٩٩٦ م ص ٩٠ برواية (ونشرب إن وردنا الماء صفوا) .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٧٧ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٤٣٥ .

(٧) ينظر : التذييل ٣ / ٥٩ ، ٦٠ .

٢ . الفصل بين فعل التعجب ومعموله :

الأصل ألا يفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير متعلقه ، وذلك لضعفه بعدم التصرف ، فالفعل ومعموله كالصلة والموصول ، لافتقار الأول إلى الثاني من جهة المعنى ، وأما الفصل بينهما بفعل التعجب فقد ذكر الشلوبين أنه المشهور المنصور (١) يعنى الراجح المؤيد بالدليل، قال أبو حيان (وهو الصحيح المنصور)(٢) وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما (٣)

أما النقل فقد ورد كثيرا في كلام العرب نثرا ونظما ، فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب : (الله در بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها) (٤)

ومن الشعر قول الشاعر : (٥)

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحباب إلينا أن تكون المقدما

وقول الشاعر : (٦)

خليلي ما أحرى بذى اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

ومثله قول الشاعر : (٧)

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وقول الشاعر : (١)

(١) ينظر : شرح المقدمة الجزولية ٨٩١ ، ٨٩٢ .

(٢) الارتشاف ٢٠٧٢ / ٤

(٣) شرح الكافية الشافية ١٠٩٧ / ٢ ، وشرح التسهيل ٤٢ / ٣

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤١ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٠٩٧ / ٢ ، وتوضيح المقاصد ٩٠٠ / ٢ .

(٥) البيت من الطويل ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه تحقيق د. يحيى الجبوري - مؤسسة الرسالة . الرسالة ١٩٩١م ص ١٤٢ برواية :

وقال نبي المسلمين تقدموا وحباب إلينا أن تكون المقدما

وقد ورد البيت ردا على المبرد الذي منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور ، ينظر : المقاصد النحوية ١٤٨٢ / ٣ ، وشرح المكودي على الألفية ٢٠٣ / ١ .

(٦) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وهو في المقاصد النحوية ١٤٨٤ / ٣ .

(٧) البيت من الطويل وهو لأوس بن حجر ، في ديوانه تحقيق د. محمد يوسف نجم . دار صادر - الثالثة ١٩٧٩م ص ٨٣ ، وهو في التذييل والتكميل ٢١٤ / ١٠ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

فصدت وقالت بل تريد فضيحتي وأحبب إلى قلبي بها متعضبا

وأما صحة هذا الفصل قياسا فمن قبل أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليس كالشيء الواحد أحق وأولى. وأيضا فإن بس أضعف من فعل التعجب ، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى : لَيْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا (٢) فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز. (٣)

وكذلك قياسا على الحروف الناسخة ، ففعل التعجب وإن لم يتصرف فليس يكون بأضعف من الحروف ؛ لأنه لم يخرج من الفعل إذا لم يتصرف . (٤)

وقد منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله أكثر البصريين ، قال سيبويه في باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعلِ ولم يَجْرِ مَجْرَى الفِعلِ ، ولم يَتَمَكَّنْ تَمَكُّنَهُ : وذلك قولك ما أَحْسَنَ عَبْدَ الله... ، ولا يجوز أن تُقَدَّمَ عَبْدَ الله وتُوَخَّرَ (ما) ولا تَزِيلَ شَيْئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شَيْئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا. (٥)

فظاهر عبارته (ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شَيْئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا) يفيد أن فعل التعجب يمتنع فيه كل ما جاز في الأفعال المتصرفة من تصرف ، وفصل بينه وبين معموله ، وتقديم معموله ، وغيره مما يجوز في الأفعال المتصرفة .

وقد علل مانعو الفصل بأن فعل التعجب يجري مجرى الأمثال في لزومه طريقة واحدة ، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم : (الصيف ضيعت اللبن) (٦) يقال ذلك بلفظ التأنيث ، وإن كان المخاطب مذكرا ، يؤكد ذلك قول المبرد : " لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لما لم يَنْصَرَفْ لزم طَرِيقَةً وَاحِدَةً وَصَارَ حَكْمُهُ كَحَكْمِ الْأَسْمَاءِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ أَقَامَ عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا فَتَنْقَلِبُ الْوَاوَ أَلْفًا لِأَنَّهُ فِعْلٌ وَتَقُولُ فِي الْإِسْمِ هَذَا أَقَوْمٌ مِنْ ذَا فَلَا يَعْجَلُ وَتَقُولُ

(١) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه - طبعة دار القلم . بيروت ص ٢١ ، وهو في شرح الكافية الشافية ١٠٩٧/٢ ، التذييل والتكميل ١٠/٢١٤ ، تمهيد القواعد ٢٦٣١/٦ .

(٢) سورة الكهف: ٥٠

(٣) شرح التسهيل ٤١/٣ ، ٤٢ .

(٤) علل النحو للوراق ١/٣٣٢ .

(٥) الكتاب (١/٧٢ ، ٧٣)

(٦) ينظر : شرح ابن يعيش ٤/٢٢٢ ، وشرح الشاطبي على الألفية ٤/٩٩٩ .

فِي التَّعْجُبِ مَا أَقَوْمُ زَيْدًا وَمَا أْبِيعَهُ فَيَكُونُ هَذَا الْفِعْلُ لَاحِقًا بِالْأَسْمَاءِ لَمَّا أُخْبِرْتَكَ بِهِ مِنْ قَلَّةٍ
تصرفه (١)

ومع ذلك فللمبرد نص ظاهره يفيد جواز الفصل ، حيث قال : وَتَقُولُ مَا أَحْسَنَ إِنْسَانًا
قَامَ إِلَيْهِ زَيْدٌ وَمَا أَقْبِحَ بِالرَّجْلِ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا فَالرَّجُلُ الْآنَ شَائِعٌ وَلَيْسَ التَّعْجُبُ مِنْهُ وَأَيْمًا
التَّعْجُبُ مِنْ قَوْلِكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا كَنَحْوِ مَا أَقْبِحَ بِالرَّجْلِ أَنْ يَشْتُمَ النَّاسَ تَقْدِيرُهُ مَا أَقْبِحَ شَتَمَ
النَّاسَ بِمَنْ فَعَلَهُ مِنَ الرَّجَالِ (٢)

٣ . مباشرة نون التوكيد:

يعرب المضارع ما لم تتصل به نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة ، فإنه حينئذ يبنى ؛
لاتصالها ، نحو : هل تضربن يا رجل ، ، قال سيبويه : " وقد يبنى مع ذلك على الفتحة في
قولك هل تفعلن " (٣).

ولو فصل بينها وبين الفعل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة . بقي على
إعرابه ، نحو : هل يفعلان ، وهل يفعلن ، وهل تفعلن ، وهذا هو المشهور والمنصور (٤) أي
الراجع ؛ وذلك لأن الفعل إذا باشرته نون التوكيد - ويكون ذلك في المضارع الذي علامة
رفعه الضمة قبل التوكيد بالنون - ركب معها تركيب خمسة عشر ، وبنى على فتح الجزأين ؛
لأن النون قد خصته بالاستقبال ، ومنعته الحال ، فبعد عن شبه الاسم ، واستحق البناء على
الأصل في الأفعال . (٥)

ولم يبين الفعل مع الحاجز ؛ لأنه لا تتركب ثلاثة أشياء فتجعل كشيء واحد . (٦)
وقد اعترض عليه البعض بأنهم قد ركبوا ثلاثة أشياء في قولهم (لا ماء بارد) ببناء الوصف
معها على الفتح.

(١)المقتضب (٤/ ١٧٨)

(٢)المقتضب (٤/ ١٨٧)

(٣)الكتاب (١/ ٢٠)

(٤) شرح الأشموني ١/ ٤٦ ، وحاشية الصبان ١/ ٩٣ .

(٥) الإعراب أصل في الأسماء لأن أكثر الأسماء معرب ، والأقل منها مبني ، فليس في الأفعال معرب إلا
الفعل المضارع في بعض الأحوال ، فلكثره الإعراب في الأسماء حكم عليه بأنه أصل فيها ، ولقلته في
الأفعال حكم عليه بأنه فرع فيها . المنتخب الأكمل للخفاف

(٦) التذييل والتكميل ١/ ١٢٧ .

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
وقد أجيّب : بأن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف ، وجعلهما كالشيء
الواحد ، ولا يقاس على باب (لا) غيره ، فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ، ثم إدخال
نون التوكيد . (١)

هذا وقد عزا بعضهم (٢) إلى الأخفش بناء المضارع مع نون التوكيد مطلقا ، بإشترته أم
لم تباشره ، وقد احتجوا لذلك بأنها من خواص الفعل ، فتأكيده بها مبعد لمقتضى الإعراب ،
وهو يشبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء .
ولا حجة له في ذلك ؛ لأنه يستلزم بناء المضارع المجزوم والمسبوق بحرف التنفيس ،
والمسند الى ياء المخاطبة وهذا باطل . (٣) فالأصل في البناء التركيب لا الاختصاص .
ونقل عن بعضهم إعرابه مطلقا ، اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، وكلامه يوهم
أن الاتصال مشروط وأن تخلفه ممكن . (٤)

٤ . (الواو لمطلق الجمع)
تقع الواو في الكلام على وجوه منها العطف ، وقد اختلفوا فيما تدل عليه الواو العاطفة
على أقوال ، المشهور منها دلالتها على مطلق الجمع ، من غير إشعار بخصوصية المعية
أو الترتيب . (٥)

قال بعض النحاة : " أما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين ، من غير دلالة على
ترتيب وعدمه على الصحيح " (٦)
وقد كثر القائلون به ، حتى عدّه بعضهم إجماعا (٧)، قال ابن يعيش : " ولا نعلم أحدا
أحدا يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب (٨)

- (١) شرح الأشموني ٩٣/١ ، وحاشية الصبان ٩٣/١ .
- (٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٩ /١ .
- (٣) تعليق الفراند على تسهيل الفوائد . محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني - تحقيق د . محمد بن عبد الرحمن المفدي - الأولى . ١٩٨٣ م ١٢٩/١
- (٤) تعليق الفراند ١٢٩/١ ، وينظر : توضيح المقاصد ٣٠٦ /١
- (٥) الفصول المفيدة - صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلاني (ت ٧٦١هـ)
تحقيق حسن موسى الشاعر - دار البشير - عمان - الأولى ، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م ص ٧٣ .
- (٦) التصريح بمضمون التوضيح ١٥٦/٢ .
- (٧) شرح السيرافي ٣٣٠ /٢
- (٨) شرح ابن يعيش ٧/٥

وقد ذهب إليه سيبويه ، وبين المراد من مطلق الجمع بقوله في باب ما أَشْرَكَ بين الاسمَيْنِ في الحرفِ الجَارِ فَجَرِيَا عليه كما أَشْرَكَ بينهما في النَّعْتِ فَجَرِيَا على المنعوت : " وذلك قولك: مررتُ برجلٍ وحمارٍ قبل. قالوا وأشركت بينهما في الباءِ فجرِيا عليه، ولم تجعلُ للرجلِ منزلةً بتقديمك إياه يكون بها أُولَى من الحمار، كأنك قلت مررتُ بهما. فالنفى في هذا أن تقول: ما مررتُ برجلٍ وحمار، أي ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأن يجوز أن تقول: مررتُ بزید وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، " ويجوز أن يكون زیداً "، ويجوز أن يكون المرور وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدة.

فالواوُ تَجْمَع هذه الأشياءَ على هذه المعاني. فإذا سمعتَ المتكلمَ يتكلم بهذا أجبتَه على أيها شئت؛ لأنها قد جَمَعَتْ هذه الأشياءَ. وقد تقول: مررتُ بزید وعمرو، على أنك مررتُ بهما مُرورَيْن، وليس في ذلك " دليل " على المرور المبدوء به، كأنه يقول: ومررتُ أيضاً بعمرو. فنفي هذا: ما مررتُ بزید وما مررتُ بعمرو. (١)

وقد وافقه الفراء فقال في معرض تعليقه على قوله تعالى {خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} (٢) (٢) ، فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، وإذا قلت: زرت عبد الله ثم زيداً، أو زرت عبد الله فزيداً كان الأول قبل الآخر، إلا أن تريد بالآخر أن يكون مردوداً على خبر المخبر فتجعله أولاً. (٣)

ومستندهم في إفادتها مطلق الجمع ما ثبت في الاستقراء الصحيح لما لا يحتمل الترتيب أو يقتضي خلافه ، كقوله تعالى {وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً} (٤)، وقوله تعالى في موضع آخر :{وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا} (٥) ، إذ القصة واحدة ، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لوقع التناقض بين مدلولي الآيتين . (٦)

ومثله قوله تعالى : { يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} (٧) فمعلوم أن الركوع

(١) الكتاب (١/ ٤٣٧) (١/ ٤٣٨)

(٢) سورة النساء من الآية : ١

(٣) معاني القرآن للفراء (١/ ٣٩٦)

(٤) سورة البقرة من الآية: ٥٨

(٥) سورة الأعراف من الآية: ١٦١

(٦) المقاصد الشافية ٥ / ٧٧

(٧) سورة آل عمران: ٤٣

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
الركوع في شرعها مقدم على السجود ، ومنه قوله (ﷺ) (لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللَّهُ وَشَاءَ فُلَانٌ ،
وَلَكِنْ قُولُوا: مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ) (١)

واستندوا كذلك على القياس حيث وجدوا الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب ،
وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب ، فمن الأول قولك : المال بين زيد وعمرو ، ولو قلت
(فعمرو) لم يجز ، لأن (بين) يقتضي أكثر من واحد ، ومن ذلك سواء زيد وعمرو ، سيان
زيد وعمرو ، ومن ذلك : اختصم زيد وعمرو

ومنه أيضا أن العطف بالواو نظير التنثية ، والتنثية لا تفيد سوى الاجتماع .

ومن الثاني : أن الواو لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مترتبا على الشرط (٢)
وقد عزي إلى بعض الكوفيين (٣) وقطرب (٤) والشافعي (٥) أنها تفيد الترتيب في اللفظ ،
اللفظ ، حيث يستحيل الجمع (٦) ، كقوله تعالى {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} (٧) ، ومثله قوله
تعالى {إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} (٨)

وقد أجب عن ذلك بأن الترتيب ليس مستفادا من الواو بل بدليل من خارج ، مثل فعله
(ﷺ) ، أو من نص الآية الكريمة (٩) فقد قال (ﷺ) ردا على سؤال الصحابة (بم نبدأ؟) فقال
قال : (نبدأ بما بدأ الله به) (١٠) فبدأ بالصفة ، فلو كانت تقتضي ترتيبا لما سأله (ﷺ) وهم

(١) ينظر : شرح المفصل ٨/٥ ، والحديث رواه أحمد في مسنده طبعة الرسالة (٣٧٠ / ٣٨)

(٢) اللباب ٤١٨/١ ، وشرح المفصل ٧/٥ .

(٣) همع الهوامع ٣ / ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤) مغني اللبيب ١ / ٤٦٤ ، والجنى الداني ١٥٨/١ .

(٥) توضيح المقاصد ١ / ١٣٢ .

(٦) الجنى الداني ١٥٩/١ .

(٧) سورة الحج : ٧٧

(٨) سورة البقرة : ١٥٨

(٩) ينظر أدلتهم والرد عليها في الفصول المفيدة ١ / ٨٨، ٨٩ .

(١٠) ينظر : موطأ مالك - مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩ هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي - مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي - الإمارات - الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ٣ / ٥٤٤ ، وسنن ابن ماجة - ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمّد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله - دار الرسالة العالمية - الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ٤ / ٢٥٨ ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، والسنن الكبرى - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني ، النسائي (ت ٣٠٣ هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي - مؤسسة الرسالة - بيروت - الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ٤ / ١٣٩

د/سماسم بسيوني مطر

العارفون بلسان العرب . (١)

٥ . (ربه رجلا)

اختصت رب بجر النكرة ، لأنها تفيد التقليل ، والتقليل يتصور فيها دون المعرفة ، وإنما لم تدخل على مضمرة لأن الضمائر معارف ، وأما إدخالها على الضمير في مقام التخييم والمدح نحو (ربه رجلا) ، فإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمرة للنكرة ؛ إذ كان إضمارا على غير تقدم ذكر ، ومحتاجا إلى تفسير بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، قال سيوييه : " باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا ... ومثل ذلك: ربه رجلا، كأنك قلت: ويحه رجلا، في أنه عمل فيما بعده، كما عمل ويحه فيما بعده لا في المعنى. وحسبك به رجلا مثل نعم رجلا في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنهما تناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة. ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت؛ لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو زيد ضربته إنما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهرا، فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر. (٢)

فالهاء في (ربه) منعت إضافة رب إلى رجل ، كما منعت الهاء (ويح) أن تضاف إلى

رجل ، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب (٣)

وقد اختلفوا في مطابقة هذا الضمير للمميز أو عدم مطابقته له ، فالمشهور إفراده وتذكيره ، استغناء بنتنية تمييزه وجمعه وتأنيثه (٤) ، فيقال : ربه رجلا ، وره امرأة ، وره رجلين ورجالا ، وره امرأتين ونساء.

فشهرته تعني رجحانه على غيره ، ذلك لأن إدخال (رب) على الضمير ليس بقياس ،

ولولا السماع لما قبل ، فهو كناية عن مجهول مبهم ، وليس قبله اسم يعود عليه . (٥)

(١) ينظر : المقاصد الشافية ٧٨ / ٥ .

(٢) الكتاب (٢ / ١٧٥ ، ١٧٦)

(٣) التعليقة ٣١٩ / ١ .

(٤) شرح التسهيل ١٨٥ / ٣

(٥) ينظر : الأصول ٢ / ٢٩٩ ، واللباب ١ / ٤٧٣ ، وأمالى ابن الحاجب - عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان

قدارة - دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ٣٠٢ / ١

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

والضمير المفرد المذكر أشد إبهاماً من غيره ؛ لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلا معنى (شيء ، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ولو تثنيته وجمعته وأنته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث ، والقصد بهذا الضمير الإبهام ، فما كان أوغل فيه كان أولى . (١)

وقد ورد المسموع بإفراد الضمير وتذكيره ، مع كون المميز جمعا كقول الشاعر : (٢)
ربه فتية دعوت إلى ما يُورث المجد دائباً فأجابوا

وقد حكى الكوفيون عن العرب تثنيته وجمعه وتأنيثه ، فيطابق التمييز ، وذلك نحو ربهما رجلين ، وربهم رجالاً ، وربها امرأة ، وربهن نساء ، فكأنه رد كلام سابق ، كأنه قيل له : مالك جوار ، قال : ربهن جوار قد ملكت (٣)

وقد وافقهم ابن جني فأجاز دخولها على مضمير مطابق للمميز بقوله : فأما قولهم : ربه رجلاً وربها امرأة، فإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمير للنكرة؛(٤)
أما الرضي فيجيز المطابقة قياساً على قوله : ويلمها روحه ، ويا لها قصة ، ويا لك من ليل ، وقد تصرف في الضمير . (٥) فكذلك يتصرف في ضمير المميز مع (رب) .
٦ . الضمير في (أنت)

تزداد التاء في مواضع منها (أنت) وفروعه على المشهور (٦) ، و شهرته تعني رجحانه رجحانه ، فابن يعيش يقول عن زيادتها: (والصواب ما ذكرنا) (٧)
وقد صرح سيبويه بأن التاء في (أنت) (٨) بمنزلة الكاف في (رويدك) فقال : "وهذه الكاف

-
- (١) شرح الرضي على الكافية ٢٤٨/٤ .
 - (٢) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ٦٣٨/١ ، وهمع الهوامع ٣٥/٢ ، وحاشية الصبان ٨٦/٢ .
 - (٣) الأصول في النحو ٤٢٢ /١ .
 - (٤) الخصائص (٢٢ /٢) وسر صناعة الإعراب - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) - دار الكتب العلمية بيروت-لبنان - الأولى ٢٠٠٠م /١٣٢١ .
 - (٥) شرح الرضي على الكافية ٢٤٨ /٤ ، وينظر ٥٩ / ٢ .
 - (٦) توضيح المقاصد ١٥٤٥ /٣
 - (٧) شرح ابن يعيش ٣٠٧ /٢ . وقد اقتصر كثير من النحاة (٧) على ذكر هذا الرأي ، ينظر : علل النحو النحو للوراق ١٦،٤١٧/١ ، وتوضيح المقاصد ١٥٤٥ /٣ ، والأشموني ٦٩ /٤ ، ومغني اللبيب ص ٤١٤ .
 - (٨) الكتاب (١) /٢٤٥ ، ٣٣٢/٣

الكاف التي لحقت رويداً إتماً لحقت لثبِينِ المخاطَبِ المخصوصِ، لأنَّ رُوِيْدَ تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأُنْثى، فإِتماً أُدخِل الكافَ حين خاف التُّبَاسَ مَنْ يَعْنى بمن لا يعنى (١) وكذلك التاء ترفع إبهام الضمير الذي هو (أن) فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فالتاء تتغير حسب المخاطب ، وتتصل به علامة جمع المذكر والمؤنث (أنتم وأنتم) ، و(أن) لا تتغير ، وعليه فالثابت أصل المتغير .

وقد نقل عن ابن كيسان ما ارتضاه بعض المتأخرين من أن الضمير هو التاء ، و(أن) تقوية لها ، ذلك أن (التاء) لما لم تقم بنفسها عند انفصالها أدغمت بـ (أن) ، فالتاء ضمير يدل على المخاطب المذكر أو المؤنث ، وهذه الدلالة لا تكون مع (أن) .

وقد اعترض عليه بعدم النظير ، فالشيء لا يكون عماداً لما هو أقل منه ولا تبعاً له . (٢)

وأما ما نسب إلى الفراء من كون الضمير في (أنت) وفروعه هو الاسم بكماله ، والتاء من نفس الكلمة ، فهذا هو الأيسر ، أخذاً بظاهر اللفظ ، فالأصل البساطة وعدم التركيب ، وكذلك المتعارف عليه بين المعربين إعراب (أنت) وفروعه كلمة واحدة ، من غير فصل ، ففصل البنية والخلاف في أصل الكلمة لا طائل تحته .

(١) المرجع السابق (١ / ٢٤٤)

(٢) الانصاف ٢ / ٥٧٤ .

الخاتمة

أسفر البحث في مصطلح (المشهور) عن مدى حاجة الكثير من المصطلحات النحوية إلى مزيد من التحرير والضبط ، لأن في ضبطها وتحريها ثراء للدرس النحوي ، إضافة إلى عدة نتائج منها :

- ورد لفظ (مشهور) في مؤلفات متقدمي النحاة وصفا لبعض الظواهر ، لا حكما في إثبات قاعدة ، أو رأي ، بخلافه عند المتأخرين ، فقد استعملوه وصفا أو حكما ، ولم يفرق النحاة بين المعروف والمشهور بمعناه اللغوي ، في حين فرق بينهما اللغويون .
- تعددت أسباب الشهرة في النحو العربي ، لكنه برز منها شهرة العالم أو شهرة اللغة أو شهرة الفائلين بالرأي .
- عرفت الشهرة في النحو العربي عديدا من الصيغ التي كثر استعمالها في كتب النحاة ، فكان منها (اشتهر / الأشهر / مشهور) ولكل صيغة منها دلالتها التي لا تشبه فيها غيرها ، فاشتهر تدل على التضعيف والاشهر تدل على خلاف الرأي وصاحب الغلبة ، والمشهور تدل على الذبوع والانتشار ، وكان منها صيغ جيدة ، لكنها لم تتداول كثيرا بين النحاة كـ (شهير) .
- وجد لفظ المشهور في كتب النحو منفردا بمادة (شهر) ، كما وجد مقترنا بغيره من الأحكام النوعية كالأشهر الأجود ، أو الكمية كالأشهر الأكثر ، أو الوصفية كالمشهور الفصيح .
- تعددت دلالات المشهور حسب السياق الوارد به ، فأخذ معنى الشائع والكثير والمطرود والراجح ، مما يدل على رحابة المصطلح ، واتساع كثير من النحاة في استعمال دلالاته .

فهرس المراجع

- مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية . الثانية، ١٤٢٨ هـ
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/رجب عثمان . مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب . الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م . مطبعة المدني .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك . برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ) تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي . أضواء السلف - الرياض . الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- أسرار العربية . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧ هـ) . دار الأرقم بن أبي الأرقم . الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦ هـ) تحقيق . عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
- إعراب القرآن للنحاس . أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨ هـ) وضع حواشيه وعلق عليه . عبد المنعم خليل إبراهيم . منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . الأولى، ١٤٢١ هـ
- الاقتراح في أصول النحو . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) . دار القلم، دمشق . الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م
- الإقناع في القراءات السبع . أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ) . دار الصحابة للتراث
- الألفاظ النحوية عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) . المكتبة الأزهرية للتراث عام النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م

- المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
- أمالي ابن الحاجب . عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة . دار عمار - الأردن، دار الجيل - بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
 - أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي نشر: مكتبة الخاتجي القاهرة/الطبعة الأولى سنة ١٤١٣ هـ
 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين . البصريين والكوفيين . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) . المكتبة العصرية . الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م
 - البديع في علم العربية . مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية . الأولى، ١٤٢٠ هـ
 - البديع في علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية . الأولى، ١٤٢٠ هـ
 - تاج العروس من جواهر القاموس . محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (١٢٠٥هـ) . مجموعة من المحققين . دار الهداية
 - التبصرة والتذكرة : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ) تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي
 - تحقيق مجموعة محققين . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة. الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي . دار القلم دمشق .

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو . خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ) . دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني . تحقيق د . محمد بن عبد الرحمن المفدي . الأولى . ١٩٨٣م
- التعليقة على كتاب سيبويه . الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق د . عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) . الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى ٢٠٠٨م
- الجنى الداني في حروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان . الأولى ١٩٩٢م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) . دار الكتب العلمية بيروت-لبنان . الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
- حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (٤٠٣هـ) . تحقيق سعيد الأفغاني . دار الرسالة
- الحجة للقراء السبعة : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق . دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت . الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلني (٣٩٢هـ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الرابعة
- دراسات في النحو . صلاح الدين الزعبلوي مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب

- المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون . القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القرن ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص . دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت . الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
 - ديوان العباس بن مرداس السلمي تحقيق د. يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة . الرسالة ١٩٩١م
 - ديوان النابغة الذبياني . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ذخائر العرب) دار المعارف الثانية ١٩٨٥م
 - ديوان أوس بن حجر تحقيق د. محمد يوسف نجم . دار صادر . الثالثة ١٩٧٩م
 - ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره . صنعة يحيى بن مدرك الطائي . تحقيق د. عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي . الثانية ١٩٩٠
 - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د. محمد يوسف نجم . دار صادر
 - ديوان عمر بن أبي ربيعة . طبعة دار القلم . بيروت
 - ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي تحقيق د. إميل يعقوب . دار الكتاب العربي ١٩٩٦م
 - ديوان لبيد بن ربيعة العامري . تحقيق حمدو طماس . دار المعرفة . الأولى ٢٠٠٤م
 - سر صناعة الإعراب - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) . دار الكتب العلمية بيروت-لبنان . الأولى ٢٠٠٠م
 - سنن ابن ماجة - ابن ماجة - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله . دار الرسالة العالمية . الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
 - السنن الكبرى . أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي . مؤسسة الرسالة - بيروت . الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

- شرح ابن الناظم . بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي . يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك . علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) . دار الكتب العلمية بيروت- لبنان . الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
- شرح التسهيل . جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر . القاهرة . الأولى ١٩٩٠م
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب . الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي النحوي ٦٨٦ هـ . تحقيق د. يوسف حسن عمر . ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م . جامعة قار يونس - ليبيا
- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي الكتاب: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)
- شرح الكافية الشافية . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز

- المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
- البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة
الطبعة الأولى .
- شرح المفصل . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) . إدارة
الطباعة المنيرية . مصر
 - شرح شافية ابن الحاجب - محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت
٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيي الدين عبد الحميد -
دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٩٧٥ م
 - شرح شذور الذهب . شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري القاهري
الشافعي (ت ٨٨٩هـ) تحقيق نواف بن جزاء الحارثي . عمادة البحث العلمي بالجامعة
الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير
للمحقق) . الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
 - شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي . تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب . الهيئة
المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م
 - علل التثنية . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) تحقيق الدكتور صبيح
التميمي . مكتبة الثقافة الدينية - مصر
 - علل النحو . محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم
محمد الدرويش . مكتبة الرشد - الرياض / السعودية . الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م
 - غريب الحديث للخطابي . أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي
المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ) تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغباوي خرج أحاديثه: عبد
القيوم عبد رب النبي . دار الفكر - دمشق عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
 - الفائق في غريب الحديث . أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله
(ت ٥٣٨هـ) تحقيق علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعرفة -
لبنان . الثانية

د/سماسم بسيوني مطر

- الفروق اللغوية . أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ) . حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم . دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر
- الفصول المفيدة . صلاح الدين أبو سعيد خليل بن ككلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق حسن موسى الشاعر . دار البشير - عمان . الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
- الكافية في علم النحو . ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي (٦٤٦هـ) تحقيق د/صالح عبد العظيم الشاعر . تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر . مكتبة الآداب - القاهرة . الأولى، ٢٠١٠ م
- الكتاب . عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي . مكتبة لبنان ناشرون - بيروت . الأولى - ١٩٩٦م.
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- اللباب . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان . دار الفكر - دمشق . الأولى، ١٩٩٥م
- لسان العرب . محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١هـ) . دار صادر - بيروت . الثالثة - ١٤١٤هـ
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلني (ت ٣٩٢هـ) . وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٩م

- المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي
- المرتجل في شرح الجمل . أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق). دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م مسند أحمد بن حنبل . . أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر . دار الحديث - القاهرة . الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
 - المصباح المنير . أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ) . المكتبة العلمية - بيروت
 - معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧ هـ) تحقيق . أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر . الأولى
 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله . دار الفكر - دمشق . السادسة، ١٩٨٥ م
 - مقاييس اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون . دار الفكر عام النشر: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
 - المقتضب . محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥ هـ) تحقيق . محمد عبد الخالق عظيمة . عالم الكتب . - بيروت
 - المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ) . دار إحياء التراث القديم . الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤ م
 - موطأ مالك . مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبجي المدني (ت ١٧٩ هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي . مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبوظبي - الإمارات . الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
 - نتائج الفكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ) . دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م

د/سماسم بسيوني مطر

- النحو الوافي . عباس حسن (١٣٩٨هـ) دار المعارف . الطبعة الخامسة عشرة
- هجاء الاضياف حميد بن مالك الارقط حنا بن جميل حداد ، مجلة جذور (النادي الأدبي بجدة) فبراير ١٩٩٨م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق . عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية - مصر

فهرس الموضوعات

مقدمة

٤٧٤

مجلة بحوث كلية الآداب

المشهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

المبحث الأول

أصول الشهرة في النحو العربي

أولاً. أسباب الشهرة

ثانياً . صيغ الشهرة

ثالثاً . صور الشهرة

المبحث الثاني

دلالات المشهور في النحو العربي

أولاً . الشائع

ثانياً . الكثير

ثالثاً . المطرد

رابعاً . الراجح

الخاتمة

المراجع

فهرس الموضوعات